

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

دراسة حالة وكالة التأمين الوطنية (SAA) - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بن التركي وليد

من إعداد الطالب (ة):

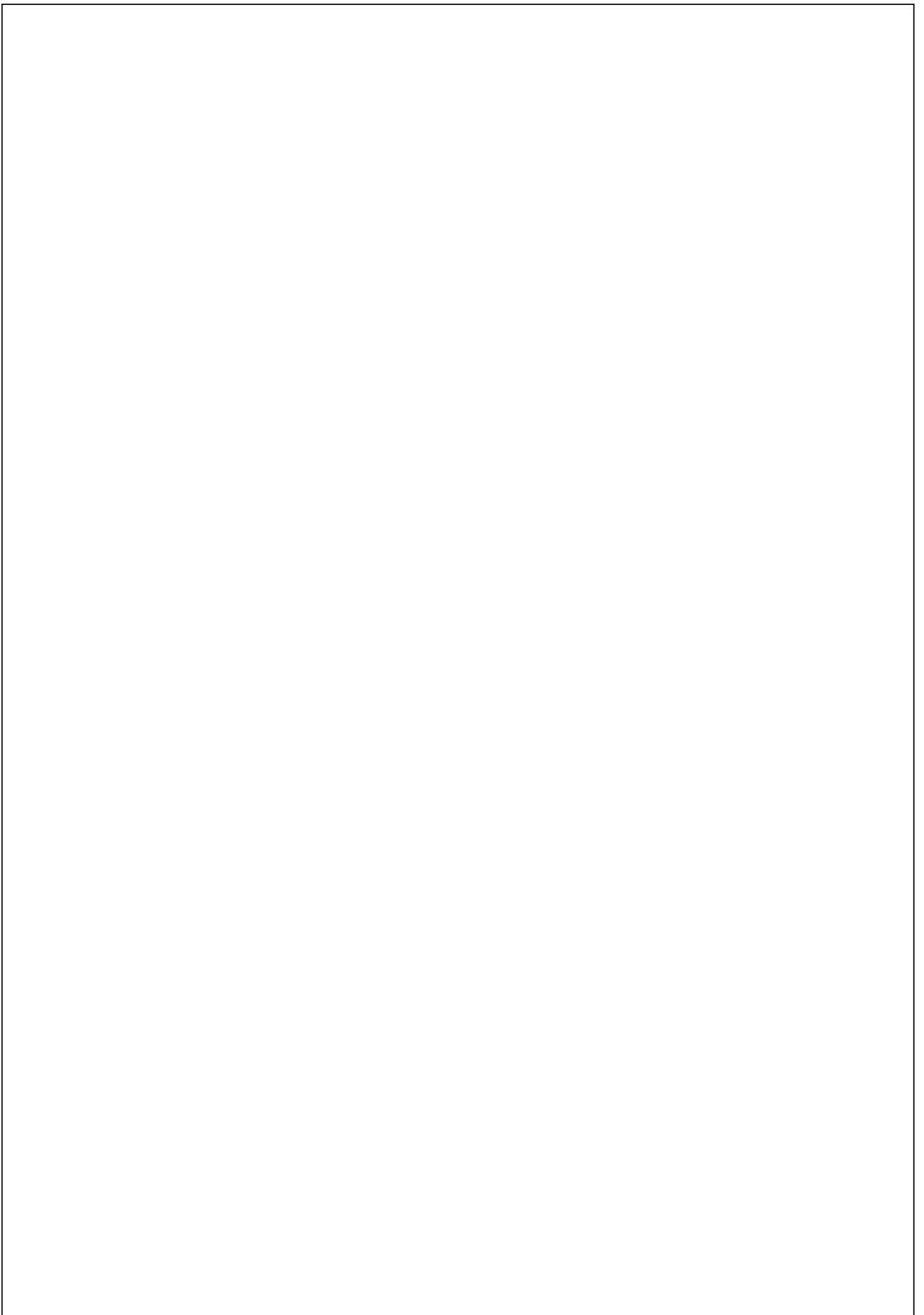
- بوعزيز سارة

- زيقم حمزة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- عزوز ميلود
بسكرة	مقررا	- أستاذ محاضر أ	- وليد بن التركي
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- تومي إبراهيم

الموسم الجامعي: 2021-2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

دراسة حالة وكالة التأمين الوطنية (SAA) - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بن التركي وليد

من إعداد الطالب (ة):

- بوعزيز سارة

- زيقم حمزة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- عزوز ميلود
بسكرة	مقررا	- أستاذ محاضر أ	- وليد بن التركي
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- تومي إبراهيم

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: "وَقُلْ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا
كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

سورة التوبة: (105)

اهداء

"بسم الله بدأت وبالعقل فكرت باللسان عبرت بالقلم خطت"

الى كل من بذل قطرة دم ونبضة حب في سبيل الدين والعلم

والوطن.

كل من اسمها عال وقدرهما يلوح في العلاي وطيفهما لا يغيب ولا

يعيب ولن يغيب عن خيالي.

الى كل من في قلبهما برحمة ربي دعاني

ووجهيهما يبتسم إن رأني إليكما يا من كان في الدنيا شهيدان في

الجنة قريبان وعن النار بعيدان إلى امي وابي حفظهما الله.

الى اخوتي واخواني والعائلة جميعا.

الى كل من جمعني معه لحظة خير وعلاقة محبة الا كل زملائي بكلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي هذا

عرفان وشكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على خير المرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه الصلاة والسلام

اول الشكر لله رب العالمين الذي أوهبنا العقل وحسن التدبير والتوكل

وثانيا نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من

قريب او بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيع او

بابتسامة بكلمة طيبة

ونخص بالذكر استاذ استاذنا الفاضل اطال الله في عمره وامده بالصحة

والعافية الاستاذ بن التركي وليد

كما نتوجه بالشكر والامتنان الى جميع الأساتذة وطلبة قسم العلوم

المالية والمحاسبية

كما نتقدم باحر تشكراتنا الى كل من جاهد من اجل رفع راية

العلم والمعرفة

وفي الأخير نسأل الله المولى عز وجل ان يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ

امره وان يغمر قلوبنا محبته ويرضى عنا

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقديم إطار نظري لنظام المحاسبي المالي، وابرار واقع تطبيقه في شركات التأمين، واسقاط ذلك على وكالة التأمين الوطنية (SAA) بسكرة، وفق المنهج الوصفي والتحليلي، ولهذا الغرض تم اعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات. من اهم نتائج التي توصلت اليها الدراسة هي انه تبين بان النظام المحاسبي الخاص بالشركات التأمين مستمد من المحاسبة العامة. وان محاسبة شركات التأمين تختلف عن المحاسبة العامة في بعض الحسابات التي يضمها النظام المحاسبي المالي لتأمينات والمتعلق بنشاط التأمين، واقترحت الدراسة انه يجب على المؤسسة إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة شركات التأمين، والاهتمام بالنظام المحاسبي لأنه من انظمة المهمة في شركات التأمين لمعالجة مختلف العمليات.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبي المالي، شركات التأمين

Abstract:

This study aims at providing a theoretical framework for the financial accounting system, highlighting the reality of its application in insurance companies, and dropping this on the National Insurance Agency (SAA) with sugar, according to the descriptive and analytical approach, for which purpose the interview was relied upon as a data collection tool.

One of the most important findings of the study is that it shows that the accounting system of the full companies is derived from public accounting.

The accounting of insurance companies differs from public accounting in some accounts included in the Financial Accounting System of Insurance and Related to Insurance Activity.

The study suggested that the institution should establish special centres to form specialized frameworks in the accounting of insurance companies, and pay attention to the accounting system because it is an important system in the insurance companies to process various processes.

Keywords: Financial Accounting System, Insurance Companies

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية	01
41	هيكل تنظيمي للوكالة التامين الوطنية SAA	02
44	اجراء تسجيل مؤمن جديد	03
46	اجراءات تجديد التامين	04
48	اجراء إحصاء الشهري للمؤمنين	05

المقدمة العامة

مقدمة العامة:

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المالية المهمة لما يؤديه من دور مهم لان معظم صفقات المؤسسات المالية التجارية تمر عبر شركات التأمين بسبب طبيعة عملها وهي المحافظة التأمينية للأفراد والشركات على الممتلكات.

وتشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي على اعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف الى تحقيق الرخاء الاقتصادي، بالإضافة الى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الى افراد المجتمع وتأمينه من الاخطار التي يتعرض لها، ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يوجهونها، ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الاشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة.

وكباقي الشركات الأخرى تحتوي شركة التأمين على نظام المحاسبي الخاص، لكونها ذات طابع خاص وهذا من اجل تنظيم ومعالجة عملياتها المالية من جميع الأقسام وتوظيف المدخرات ودفع التعويضات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها.

كما تجدر الإشارة الى ان محاسبة قطاع التأمين تركز على مبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية والصناعية بالإضافة الى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين.

واستنادا إلى ما سبق نطرح إشكالية البحث كالتالي:

ما هو واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين؟

تدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1) ما المقصود بالنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين؟
- 2) كيف يطبق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين محل الدراسة

الدراسات السابقة:

- مخلوفي محمد عادل (2015): انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات الحاسوبية للمؤسسة الاقتصادية , رسالة ماجستير, علوم التسيير, جامعة محمد بوقرة, بومرداس, صفحات 204.

تهدف الدراسة الى التعرف على انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات الحاسوبية للمؤسسة الاقتصادية، وانطلق البحث من فرضيات التالية: تم إحداث تغييرات على مخرجات نظام المعلومات وفق متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، يحدد



النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات المالية الواجب توفرها في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لتكون ملائمة، توافق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدراسة للمتطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي كليا.

• للإجابة على الاشكالية واثبات صحة الفرضية قام الباحث بدراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية -ورقلة-) رشيد قريرة (2016): تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الصفحات 211.

هدف الدراسة هو محاولة التعرف على طبيعة الممارسة المحاسبية في هذا القطاع، التمكن من معرفة صحة القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية. انطلق البحث من عدة فرضيات أبرزها تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي. تم اعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات واستعمل برنامج Spss في تحليل الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة. ومن اهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة هي: أن شركات التأمين تلتزم بقواعد القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أي أن هناك قياس محاسبي معتمد على قواعد وأسس محاسبية.

• طبائية سليمة، (2014): دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سطيف -1، الصفحات 455.

تهدف هذه الدراسة على محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الإبلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، معرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة المالية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وللإجابة على الاشكالية وضع الفرضية الرئيسية التالية: تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. تم اعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات واستعمل برنامج Spss في تحليل الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، استخدمت الباحثة الأدوات المنهجية: المقابلة، الملاحظة، الوثائق والسجلات. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن شركات التأمين قادرة على الالتزام بنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المنصوص عليه في معايير الإبلاغ المالي الدولية.

علاقة هذه الدراسة بالدراسات الاخرى

ان اغلب الدراسات التي تناولت النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين تهدف الى معرفة واقع النظام المحاسبي المالي، وتحاول معرفة الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين، وكذلك ابراز دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات.

ما يميز هذه الدراسة هن باقي الدراسات انها تهدف الى ابراز واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، ومعرفة مستوى ممارسته بكل مراحلها في شركات التأمين، ومدى معرفة هذه الاخيرة لمصطلح النظام المحاسبي المالي، كذلك هي امتداد لما جاءت به اغلب الدراسات السابقة.

فرضيات الدراسة:



الفرضية الرئيسية:

تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على تبني النظام المحاسبي المالي

الفرضية الفرعية:

1. يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في

تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة.

2. يساهم النظام المحاسبي المالي في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين

التموضع الأبتمولوجي:

اندرج البحث ضمن النموذج الوضعي (الواقعي، الوصفي) ، والذي يهدف الى محاولة الفهم والشرح ومعرفة علاقات التأثير والتأثر بين مختلف متغيرات الظاهرة المدروس وكذلك الوصف لموضوع ما، حيث يجسد هذا الاخير من خلال فرضية واقعية ومحددة، ويكون الباحث فيه موضوعيا اين يؤسس البيانات وفقا للحقائق، لا بناء على مشاعره الشخصية حتى يكون البحث علميا، حيث يبني الباحث افتراضاته على اساس قابليه التحقق، او التأكيد، او الرفض، وهذا ما ينطبق على هذه الدراسة.

المنهج الدراسة

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري الذي استخدم في توصيف وتحليل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين وتطرق الى ماهية كل منهما، اما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لإسقاط المفاهيم النظرية على واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ، حيث تم التركيز على وكالة التأمين الوطنية (SAA) كدراسة حالة.

وسوف يعتمد البحث على نوعين أساسيين من البيانات:

1. البيانات الأولية: تم الحصول عليها من خلال تصميم أسئلة مقابلة وطرحها على مسؤول الوكالة، ومن ثم تحليلها، وكذلك والزيارات

الميدانية.

2. البيانات الثانوية: قمنا بمراجعة الكتب والمنشورات الورقية والإلكترونية، والرسائل الجامعية والمقالات والتقارير المتعلقة بالموضوع قيد

البحث والدراسة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تساعدنا في جميع المراحل البحث. والهدف من خلال اللجوء للمصادر

الثانوية في هذا البحث هو التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر

المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال بحثنا الحالي.

تصميم البحث:

أ. اهداف البحث:

- 1) إبراز واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين
 - 2) معرفة مدى تبني شركات التأمين النظام المحاسبي المالي
 - 3) معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي في اعداد القوائم المالية لشركات التأمين
- ب. نوع الدراسة: معرفة واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.
- ج. مدى تدخل الباحثين: محاولة دراسة الاحداث كما هي في الواقع بكل موضعية وبعيدا عن التحيز.
- د. مجتمع الدراسة: مست الدراسة مسؤول الوكالة.

و. حدود الدراسة

الحد الموضوعي: ركزت هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على توضيح واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

الحد الزمني: تمت الدراسة في السداسي الثاني من السنة الجامعية 2022/2021

الحدود المكانية: تم اجراء دراسة الميدانية في الوكالة التأمين الوطنية (SAA) -بسكرة-

اهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه الموضوع يعالج جانب مهم من المحاسبة وبالتحديد واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.

إظهار الأهمية الكبيرة التي تكتسي نظام المحاسبي المالي والذي يلعب دورا مهما بالنسبة لشركات التأمين.

خطة البحث مختصرة

في ضوء اهداف وفرضيات الدراسة, وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروح تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول الفصل الاول يعرض الإطار العام للتأمينات , والذي تطرق الى ثلاثة مباحث وهي: المبحث الاول يتضمن ماهية التأمين , المبحث الثاني يحتوي على عقد التأمين, اما المبحث الثالث فقد خصص الى مدخل إلى شركات التأمين , أما الفصل الثاني تناول فيه الاطار النظري لنظام المحاسبي في شركات التأمين, والتطرق لثلاث مباحث وهي: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي ، أما المبحث الثاني فخصص لتقديم النظام المحاسبي المالي , اما المبحث الثالث فتناولنا فيه النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين. اما الفصل الثالث والأخير تم الإشارة إلى دراسة الميدانية في وكالة التأمين -بسكرة-، وتتضمن ثلاث مباحث وفي المبحث الأول فقد خصص لتقديم وكالة التأمين -بسكرة-، أما المبحث الثاني: تطرقنا فيه دراسة واقع نظام المحاسبي في شركة التأمين.

الفصل الاول

تمهيد:

يتعرض الانسان في حياته اليومية الى اخطار ان تحقق تسببت له في خسائر نفسية او مادية او كلاهما معا، ولدرء هذه المخاطر التي تصيه ظهرت فكرة التأمين وازدهرت بتطويرة، وهي تهدف الى الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل وتفادي خسائر المتوقعة، والتي لا يمكن للإنسان ان يتصدى لها او ان يحدد مقدارها او جسامتها والنتائج المترتبة عنها

ومن خلال الطرح السابق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

يتضمن المبحث الأول ماهية التأمين من حيث مفهوم التأمين وخصائصه وأنواع التأمين، في حين يتعرض المبحث الثاني لعقد التأمين من حيث مفهومه وخصائصه واركاب عقد التأمين، اما المبحث الثالث مدخل إلى شركات التأمين فيتضمن مفهوم والاستثمار في شركات التأمين وكذلك مميزات شركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية التأمين

ان فكره التأمين لم تكن من فعل المشروع انما هي ثمره تطور بطيء وكفاحا الانسان الطويل من اجل درع المخاطر عن نفسه وتقليل ما استطاع عن خسائره والامه وبهذه الصورة فان تحديد ماهية التأمين يقتضي التطرق له من حيث مفهوم وكذا خصائصه ثم ابراز انواع التأمينات.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

يتمثل التأمين في عملية يحصل على إثرها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، مقابل قسط يقوم بدفعه، على تعهد، إما لصالحه أو لصالح الغير، من طرف آخر وهو المؤمن (الشركة). وذلك بأن يدفع هذا الأخير تعويضا معيناً عند تحقق خطر معين، ساعياً في ذلك إلى تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها اعتماداً على قوانين الاحصاء.

فشركة التأمين، ينبغي أن تبيع العديد من المنتجات التأمينية التي تغطي عدداً من المخاطر، ويتوقف هذا أساساً على دراسة المخاطر وفق طرق رياضية واحصائيات، تحدد نسبتها بدقة، هذا ما يعد عاملاً نجاح هذا النوع من المؤسسات المالية. (محمد ، 2021، صفحة 87)

يهدف التأمين إلى تكوين هيئة يساهم فيها الأفراد، لتعويض الخسائر التي قد تلحق بعضو ينتمي إليها.

فالاقتصادي الأمريكي وبلت عرف التأمين على أنه مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبئ الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

وعرف فريدمان التأمين على أنه الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية بدلاً من أن يبقى متحملاً خليطاً من احتمال ضعيف لخسارة مالية، احتمال بأن يخسر شيئاً فهو يفضل حالة تأكد من حالة عدم التأكد. (سليمان، 2013-2014، صفحة 7)

حدد مفهوم التأمين بأنه: عبارة عن منتج تسوقه وتنتجه شركة التأمين بهدف تلبية احتياجات الزبون ورغباته التأمينية ضد المخاطر المحتملة الوقوع في المستقبل والتي يمكن أن تسبب له خسائر في شخصه أو ممتلكاته أو مسؤولية تجاه الغير، وهي بهذا نشاط خاضع للمبادلة ولا ينتج عنه نقل للملكية، غير إن عملية التبادل هذه ينتج عنها امتلاك وثيقة التأمين التي تثبت حق الزبون في الاستفادة من الخدمة التأمينية على وفق الشروط المتفق عليها في العقد. (حسين علي الزهيري، 2013، صفحة 151)

المطلب الثاني: خصائص التأمين

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها خدمة التأمين عن باقي الخدمات الأخرى. وسنقوم بعرض أهم هذه الخصائص:

1-التأمين خدمة غير ملموسة: التأمين بطبيعته يختلف عن باقي الخدمات الأخرى، إذ إنه خدمة غير ملموسة، كما إنه لا يمكن تجربتها. وبما إنه صفة عدم الملموسية هي من أبرز صفات الخدمة التأمينية الأمر الذي نتج عنه عدم إمكانية رؤيتها قبل الحصول عليه.

2-التأمين خدمة مستقبلية: تبدأ خدمة التأمين من وقت توقيع العقد، متمثلة في الشعور النفسي بالأمان، بعكس الخدمات الأخرى التي تنتهي بانتهاء الإجراءات المادية. فإن فترة أداءها تمتد إلى نهاية مدة التأمين، والتي تصل إلى عام في التأمينات العامة، وإلى مدى الحياة في تأمينات الحياة.

3-التأمين خدمة متنوعة ومتعددة التغطيات: تتنوع خدمة التأمين وفقاً لطبيعة الأخطار المؤمنة، أو الأشياء المؤمن عليها، أو مبالغ التأمين، وفترة السريان، والشروط التي تتضمنها الوثائق. ومع ذلك تتنوع لنفس الأشياء ولذات الأخطار وفترة التغطية. وهذا التنوع يجعل وثائق التأمين غير متشابهة مما يصعب المفاضلة أو المقارنة بين تكاليف كل منها. وكذلك تتفاوت هذه الخدمات بين الشركة التي تقوم بتقديمها، فمثلا الخدمات التي تقدمها شركات الطيران تختلف من شركة إلى أخرى.

4-التأمين خدمة وسيطة التسويق: تُقدم خدمة التأمين للأفراد والشركات المختلفة في أماكن تواجههم. وتلجأ شركات التأمين للاستعانة بالوكلاء والسماسة والمنتجين في تسويق خدمات التأمين بينما تكتفي الشركة بمركزها الرئيسي بالإضافة إلى عدد من الفروع المتباعدة.

5-التأمين خدمة زمنية التوازن: تعتمد خدمة التأمين على مجموعة من الأسس الفنية والرياضية التي تفترض تحقيق التوازن في محافظ العمليات التأمينية لهيئات التأمين في المدى الطويل، وما يطلق عليه التوازن الزمني للعمليات.

6-التأمين خدمة حتمية الملاءة المالية: إن استمرار هيئات التأمين في مزاوله النشاط، وتقديم الخدمة التأمينية يجب أن يقترن بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق ولسنوات سريانها.

7-التأمين خدمه تقديرية النتائج: يتم احتساب المقابل للخدمة التأمينية على أساس تقديري، فالأسس الفنية والنماذج والخبرة، كلها تهدف فقط إلى تقليل انحرافات التكلفة الفعلية عن تلك المقدرة والمحسوب على أساسها القسط. إذ أن المخصصات الفنية تعتمد هي الأخرى على التقدير بالنسبة لقيمة التسوية. (حسين علي الزهيري، 2013، الصفحات 153-152)

المطلب الثالث: أنواع التأمين

نميز بين مختلف أنواع التأمين حسب المعايير الآتية:

1-حسب الشكل القانوني:

1-1-التأمين التعاوني أو التبادلي (Assurance mutuelle)

يقوم بهذا النوع من التأمين مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم مصلحة مشتركة بمحض إرادتهم للتأمين على خطر أو مجموعة من الأخطار التي تواجههم في إطار جمعية تعاونية، حيث يقوم كل شخص منهم بدور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت. لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح لذا يعمل على تخفيض قيمة الاشتراك إلى أقل قدر ممكن، حيث يتم أداء مبلغ التأمين من مجموع الاشتراكات المجمعة من كل عضو، ويعتبر هذا الاشتراك قابلاً للتغير بالزيادة أو بالنقصان تبعاً لعدد الأخطار المحققة وجسامتها خلال مدة التعاقد.

1-2-التأمين التجاري(Assurance commerciale)

عادة ما تأخذ شركات التأمين في هذا النوع من التأمين شكل شركات مساهمة، حيث يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه مقابل دفع المؤمن له لأقساط ثابتة تحدد عند إبرام العقد تبعاً للدراسات الإحصائية والفنية. يتميز هذا النوع من التأمين بانفصال المؤمن عن المؤمن له، ويسمى هذا التأمين بالتأمين التجاري لأنه يسعى لتحقيق الربح، لذا نجد أن قيمة قسط التأمين في هذا النوع هي أكبر من قيمة الاشتراك في الأنواع الأخرى من التأمين، ومن جهة أخرى لأن المؤمن في هذا النوع من التأمين يعتبر مالكا للأقساط المجمعة لديه، فإذا ما كانت قيمة أداء مبلغ التأمين أقل من مجموع الأقساط فإن المؤمن يحتفظ بالجزء المتبقي دون أن يوزعه على المؤمن لهم، أما في حالة ما إذا كانت قيمة أداء مبلغ التأمين تفوق مجموع الأقساط فإن المؤمن يتحمل هذه القيمة لوحده دون إلقاء العبء على المؤمن لهم.

1-3-التأمين الاجتماعي(Assurance sociale)

هذا النوع من التأمين هو إجباري على الطبقة العاملة، وهو يغطي جملة من الأخطار التي تحول دون مباشرة هذه الطبقة لعملها كإصابات العمل والمرض والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة، وعادة ما تشرف عليه الدولة (الضمان الاجتماعي) حيث تحدد المبالغ التي تقتطع من استحقاقات العمال، وتحمل هي وصاحب العمل الجزء المتبقي لتغطية هذه الأخطار. ويهدف هذا النوع من التأمين إلى التكافل والتضامن الاجتماعي لتحقيق مصلحة عامة كضمان الاستقرار العائلي ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال.

2-حسب طبيعة الأخطار المؤمن عليها:

1-2-التأمين البحري(Assurance maritime)

يهدف هذا النوع من التأمين إلى تغطية أخطار النقل البحري (أو النهري) سواء تعلق الأمر بتأمين السفينة نفسها من غرق أو حريق، أو البضاعة المحمولة من تلف أو غرق.

2-2-التأمين البري(Assurance terrestre):

يغطي التأمين البري الأخطار التي لا تندرج ضمن النوع السابق بما فيها التأمين الجوي سواء تعلق الأمر بتأمين الطائرة نفسها أو حمولتها.

3-حسب أساس أداء مبلغ التأمين:

1-3-تأمين الأضرار(Assurance dommages)

يهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له عما لحق به من أضرار عند تحقق الخطر المؤمن عليه، ولهذا فإن أساس أداء مبلغ التأمين هو التعويض. وينقسم هذا النوع من التأمين إلى قسمين على النحو الآتي:

3-1-2- تأمين الممتلكات الأشياء

يهدف هذا التأمين إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بممتلكاته عند تحقق الخطر المؤمن عليه، ومن أمثلة ذلك تأمين المنازل ضد الحريق وضد السرقة. وعادة ما تكون هذه التأمينات اختيارية.

3-1-2- تأمين المسؤولية

يهدف هذا التأمين إلى تعويض الضرر الذي يلحق بالذمة المالية للمؤمن له نتيجة رجوع الغير عليه إثر تسببه في أضرار لهم، أي أنه يقوم بتعويض أضرار الغير التي تسبب فيها المؤمن لهم ومن أمثلة ذلك تأمين المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات. وعادة ما تكون هذه التأمينات إجبارية قانونيا.

3-2-3- تأمين الأشخاص (Assurance de personnes)

يتعلق هذا التأمين بشخص المؤمن له، ويهدف إلى دفع مبلغ معين من المال إذا وقع خطر أو حادث متفق عليه في العقد، يتعلق هذا الخطر أو الحادث بحياة المؤمن له أو سلامة جسمه، كما قد يكون حادثا سعيدا كالزواج أو الإنجاب مثلا، هذا التأمين ليس له صفة التعويض لأن حياة الإنسان لا تقدر بثمن وإنما هو قائم على أساس جزائي، حيث يتحدد مبلغ التأمين حسب الاتفاق بين المتعاقدين. وينقسم هذا النوع من التأمين إلى نوعين هما:

3-2-3-1- التأمين على الحياة:

ومن أمثلة ذلك التأمين لحالة الوفاة، التأمين لحالة البقاء على قيد الحياة، والتأمين المختلط وتأمين المجموعة، وتأمين الزواج... الخ.

3-2-3-2- التأمين ضد الحوادث الشخصية والأمراض:

يغطي هذا النوع من التأمين نفقات العلاج والدواء وحالة العجز وكذلك الوفاة، وبالرغم من أن هذا التأمين يتعلق بشخص المؤمن له، إلا أنه يخضع وكحالة استثنائية لأساس التعويض، ولهذا هناك من يتخذ تقسيما آخر لفصل التأمين على الحياة (Assurance vie) الذي يخضع للأساس الجزائي عن باقي أنواع التأمين الأخرى التي تخضع لأساس التعويض، حيث تسمى بالتأمين العام. (Assurance non vie)

4- حسب طريقة التسيير

4-1-1- التأمين بالتوزيع (Assurance en répartition)

يقوم المؤمن في هذا النوع من التسيير بتوزيع الأقساط المجمعة خلال السنة بين المؤمن لهم بالتعاون بينهم لتغطية الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار خلال نفس السنة، يطبق هذا التوزيع سنويا، لهذا يستوجب على المؤمن تجميع أقساط جديدة لتسديد مبالغ الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار العام المقبل، ونلاحظ في هذا النوع من التسيير أن تواتر الخطر ثابت أو يقترب من الثبات، فهو لا يتغير من سنة لأخرى، كما أن تكاليفه متوقعة باستخدام أساليب الإحصاء.

4-2-2- التأمين بالرسالة (Assurance en capitalisation)

يستوجب على المؤمن في هذا النوع من التسيير أن يضع على جانب كل أو جزء من الأقساط لكي يواجه بها التزاماته المستقبلية، وهو يعمل لذلك بتوظيفها بحيث تعود بفوائد مركبة ونلاحظ في هذا النوع من التسيير أن الأخطار تكتتب لمدة طويلة وتتخذ شكل ادخار، كما أن تواتر الخطر ليس ثابتا خلال مدة العقد.

هذا التفريق له أهمية قانونية في مختلف تشريعات التأمين عبر العالم، لأن هذه الأخيرة تمنع عادة نفس شركة التأمين من ممارسة النوعين من التسيير، فتسير شركات التأمين على الحياة بالرسملة في حين تسير شركات التأمين العام عادة بالتوزيع.

إلا أن هذه التفرقة ليست مطلقة لأنه من جهة توجد شركات مختلطة تمارس تأمينات الأشخاص والأضرار في آن واحد، ومن جهة أخرى تستوجب بعض الفروع في تأمينات الأضرار على المستوى الفني طريقة التسيير بالرسملة مثل تأمين المسؤولية المدنية العشرية للبناء (R.C Décennale) لأنها تكتتب لفترة تفوق السنة. (هدى، 2004-2005، الصفحات 20-23)

المبحث الثاني: عقد التأمين

بعد ان تحدثنا في المبحث الاول عن ماهية التأمين سوف نتطرق في المبحث الثاني عن عقد التأمين الذي ينظم علاقات اطرافها والذين ارتبطوا بالالتزامات فيما بينهم مقتنعين بان فكرة التأمين تؤدي وظائف يستفيدون منها.

وبالتالي سيكون هذا المبحث مقسم الى ثلاث مطالب المطلوب الاول عن عقد التأمين المطلوب الثاني على

المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين

التعريف بعقد التأمين عقد يلتزم بموجبه المؤمن ويأخذ على عتيقه طائفة معينة من الاخطار التي يخشى المتعاقدون وقوعها ويرغب المؤمن له ان لا يتحملها وحده بمقابل يسمى القسط او الاشتراك يدفعه للمؤمن.

هو تطور هذا النوع من العقود تطورا كبيرا اصبحت معه الاخطار محل للتعاون بين الهيئات بعد ان كان يتحملها من وقع عليه الضرر منفردا، فهناك التأمين المركبات التأمين ضد التامين ضد العجز التامين ضد الشيخوخة والتامين ضد الحريق وانواع اخرى كثيرة، وهناك التامين البحري وهو ما كان محله الاضرار التي تحصل على البضاعة في البحار والانهار كالغرق والتصادم والحريق.

وجاء التعريف عقد تامين بانه:

عقد يلتزم به المؤمن ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط تمويل لصالحه مبلغا من المال او اراده مرتبا او عوض مالي في حالة وقوع الحد المؤمن ضده او تحقيق الخطر المبين في عقد وذلك مقابل المبلغ محدد او اقساط دورية يؤديها المؤمن له لشركة التامين.

وعرف جانب من الفقه عقد التأمين بانه:

عقد يأخذ فيه المؤمن على عاتقه طائفة معينة من الاخطار يخشى العاقدان من وقوعها ويرغب المستامن من في ان لا يتحملها منفردا في مقابل جعل يسمى قصد التامين والاشترك يدفعه.

وعرف جانب اخر بانه:

عملية فنية تراوها الهيئات المنظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة وفق قانون الاحصاء، والمقتضي ذلك الحصول المستامن او من يعنيه، حالة تحقيق الخطر المؤمن منه على عوض مالي يدفعه المؤمن منه على

عوض مالي يدفعه المؤمن في مقابل وفاء الاول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين. (مدخل الى اساسيات التأمين ، 2016 ، صفحة 73)

المطلب الثاني: خصائص عقد التأمين

يتميز عقد التأمين بالعديد من الخصائص المميزة بصفة عامة، فهو من حيث طريقة انعقاده: عقد رضائي، عقد إذعان، ومن حيث مضمونه: عقد ملز لجانبين، عقد معاوضة، عقد احتمالي، عقد استهلاكي، ومن حيث طريقة تنفيذه: عقد زمني مستمر، عقد من عقود حسن النية.

خصائص عقد التأمين

يتميز عقد التأمين بغيره من العقود المدنية الأخرى بمجموعة من الخصائص نبينها فيما يلي:

عقد التأمين عقد رضائي

إن المقصود بالعقد الرضائي هو ذلك العقد الذي يكفي في تكوينه مجرد تراضى طرفيه، دون لزوم إفراغ ما اتفق عليه في شكل معين. أما العقد الشكلي فيه العقد الذي يلزم لتمامه أمران لا غنى عن أي منهما، فلا بد من تراضى المتعاقدين على مضمونه، كما لا بد من إفراغ هذا التراضي في شكل معين، كالكتابة العرفية أو الرسمية. وقد ثار جدل حول عقد التأمين من هذه الناحية هل هو عقد رضائي أم لا؟

إذ نجد من قال إن عقد التأمين هو عقد رضائي ينعقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول من العاقدين دون

حاجة إلى أي شكل خاص، وإذا كان العمل قد جرى على أن يفرغ الاتفاق في وثيقة مكتوبة، فإن الكتابة تكون مطلوبة كدليل إثبات وليس شرطاً للانعقاد.

عقد ملزم لجانبين

ويقصد بهذه الصفة أو الخاصية بعقد التأمين هي ان طرفيه (المؤمن والمؤمن) انه يلتزمان بتعهدات متقابلة، فالمؤمن له يتعهد بدفع الاقساط المتفق عليها والمؤمن يتعهد بدفع قيمة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه او حلول اجله فكل منهما يأخذ مقابل لما يلتزم به.

عقد التأمين من عقود المعاوضة:

عقد التأمين من عقود المعاوضة لان كل من المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما اعطى. ولا يغير من هذا الوضع عدم تحقق الخطر احياناً، كما لو ان المؤمن له دفع الاقساط للمؤمن ولم يحدث الخطر المؤمن منه، وبالتالي فانه لا يحصل على مقابل للأقساط التي دفعها لكننا اذ أمعنا النظر في الموضوع نجد ان المؤمن قد اعطى في مثل هذه الحالة للمؤمن له الامان والاطمئنان مقابل الاقساط التي دفعها للمؤمن في التزامه ليس دفع مبلغ التأمين بل تحمله للمخاطر واخذ على عاتقه.

وعلى كذلك فلا يؤثر كون عقد التأمين عقد معاوضة على علاقة فيما بين المؤمن له والمستفيد التي قد تكون علاقة تبرعية، ذلك ان تحديد طبيعة العقد تستوجب النظر اليه وهو ليس الى ما يعاشره من اتفاقيات او ما يرد به من شروط قانونية. اضافة الى ذلك فان عدم تحقق الخطر هو امر تتطلبه الصفة الاحتمالية لا يلحق الا عقود المعاوضة.

عقد التأمين من عقود الاحتمالية

عقد التأمين من العقود الاحتمالية او من عقود الغرر معناه انه في العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له بالذات يكون احتماليا من الناحية القانونية. وبيان ذلك ان المؤمن وقت ابرام العقد لا يعرف مقدار ما يأخذ مقدار ما يعطي اذ ان ذلك متوقف على وقوع الكارثة وعدم وقوعها. وكذلك الحال بالنسبة الى المؤمن له فمقدار ما يعطي متوقف ايضا على وقوع الكارثة او عدم وقوعها. اما من الناحية الفنية فانه اذ نظرنا الى علاقة المؤمن لا بمؤمن له بالذات بل بمجموعة المؤمن له تبين ان عقد التأمين ليس احتماليا لا بالنسبة الى المؤمن له والصفة الاحتمالية هي من خصائص الجوهرية لعقد التأمين يلزم توافرها ليست فقط اثناء انعقاد العقد انما يلزم وجودها ايضا طيلة فترة حياته فاذا انتفت الصفة الاحتمالية عند ابرام الاتفاق كان عقد تأمين باطلا اما اذ وجدت الصفة الاحتمالية عند ابرار لكنها انتفت فيما بعد اثناء سريان العقد انقضت بقوة القانون.

عقد التأمين عقد زمني مستمر

عقد التأمين من عقود الزمنية لأنه يعقد لزمان معين والزمن عنصر جوهري في تنفيذه. فالمؤمن يلتزم بمدة معينة يتحمل فيها تبعة الخطر المؤمن منه ابتداء من تاريخ معين إلى نهاية تاريخ معين. كذلك المؤمن له، يلتزم للمدة التي يلتزم لها المؤمن ويؤتي التزامه بأقساط متتابعة على مدى هذه المدة، ويجوز أن يوفيه دفعة واحدة ولكن يراعى في تقدير هذه الدفعة الزمان المتعاقد عليه ويترتب على أن عقد التأمين عقد زمني أنه إذا فسخ هذا العقد أو انفسخ، لم يكن ذلك بأثر رجعي، ولم ينحل العقد إلا من وقت الفسخ أو الانفساخ، وما نفذ منه قبل ذلك يبقى قائما، وبوجه خاص لا يسترد المؤمن لو من المؤمن الأقساط المقابلة للمدة التي انقضت قبل العقد.

عقد التأمين من عقود الإذعان

ان أغلب القوانين في الوقت الحالي تعمل على توفير الحماية اللازمة للمستهلك من منتجي البضائع أو الخدمات وموزعيها، ومن هنا ظهر ما يسمى عقود الاستهلاك، وهي في العادة تصنف بأنها من عقود الإذعان بحيث يتم فرض شروط العقد من طرف أحد المتعاقدين الموجب أو المحتكر ومصحته، وتسمى الطرف الآخر لمحتوى العقد جملة وتفصيلا ودون إمكانية مناقشتها، فبالنظر إلى العلاقة التعاقدية التي تربط المستهلك المؤمن لو بالمهني المؤمن يكون العقد غير متوازن نظرا لتفوق القانوني والاقتصادي والفني لهذا الأخير و بالتالي يكوف المستهلك الطرف الضعيف الذي يحتاج إلى وسائل تحميه ضد التعسفات التي قد يتعرض لها ومن طرق الحماية التي نقصدها في عقود الاستهلاك إلزام منتج البضاعة أو الخدمة بإعلام المستهلك بكل ما يتعلق بالسمعة الخاصة سلباتها وعيوبها، لاتخاذ القرار المناسب كما يمنح وقتا إضافيا بعد التعاقد لتراجع عنه. وما قلناه سابقا يمكن تطبيقه على عقد التأمين، فيلزم المؤمن بإعلام المؤمن له بكل ما يخص العملية التأمينية وقانون التأمين، فيعرفه بخطورة تقديم بيانات ومعلومات كاذبة عن الخطر المراد تأمينه وغيرها من الأمور الضرورية، فإذا أحل المؤمن بهذا الالتزام جاز للمؤمن له طلب التعويض وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية.

ونشير إلى ان هناك الكثير من التشريعات بدأت تدخل عقد التأمين للتنظيمات والقوانين المتعلقة بعقود، الاستهلاك وعلى راسها التي تلزم المؤمن في عقود التأمين على الحياة أن يقدم للمؤمن له، طالب التأمين أو الموقع على وثيقة التأمين نشرة اعلامية مقابل ائصال بالاستلام، منحه فرصة للعدول عنه إذا رأى انه لا يخدم مصالحه كما تبين له كيفية استعمال هذه المنحة.

عقد التأمين من عقود حسن النية

يعتبر عقد التأمين من عقود حسن النية والمقصود بحسن النية ليس المعنى المألوف الا فان كل العقود لا عقد التأمين وحدة تعتبر من عقود حسن النية، وانما المقصود أن عقد التأمين بوجه خاص، ويجعل المؤمن تحت رحمة المؤمن لو في خصوص الإدلاء بالبيانات اللازمة عن الخطر المؤمن منه،

والمؤمن إنما يعتمد في ذلك اعتمادا كاملا على حسن النية المؤمن له. فاذا أخل هذا بواجب حسن النية، أو قصر في اتخاذ الاحتياطات لدرء الخطر أو منع تفاقمه بعد وقوعه، يكون جزاؤه سقوط حق المؤمن له. (يكريش ، 2018-2019، الصفحات 58-66)

المطلب الثالث: اركان عقد التأمين

يصح عقد التأمين عقدا تاما بمجرد تلاقي الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين مع قبول صادر من الآخر، ويتوسع تعريف العقد ليكتفي بما يدل عليهما مشترطا ان يظهر أثره في المعقود عليه وهو المحل في العقد الذي يمثل (محل التأمين في عقد التأمين) وسوف نتناوله هنا اركان عقد تأمين على النحو التالي:

الركن الاول التراضي

التراضي هو تعبير كل طرفين العقد عن ارادته، وان تكون اذا ارادتان متطابقتين، ويشترط وجود التراضي امران هما:

توافر الأهلية الخلو من عيوب الإرادة.

ويقصد من ذلك لا يكتفي ان يكون التراضي موجودا بل يجب ان يكون صحيحا والتراضي لا يكون صحيحا الا إذا كان صادرا من ذي أهلية ولم تكن ارادة أحد المتعاقدين مشوبة بعيب.

الركن الثاني: طرفا عقد التأمين

يتناول هذا الركن تحديد طرفي العقد وعنصر الأهلية

تحديد طرف العقد

طرفا عقد تأمين هما (المؤمن) اي شركة التأمين والطرف الثاني هو (المؤمن له) وهو من يتعاقد مع شركة ليؤمن نفسه من خطر معين، وقد يكون طالب التأمين الذي يقدم استمارة طلب الذي يهدده بالخطر المؤمن له مستفيد من التأمين شخص واحد تجتمع فيه الصفات الثلاثة كما هو الحال الشخص الذي يؤمن على متجره ضد خطر السرقة، لمن فيكون هنا طالب التأمين الذي تعاقد مع شركة تأمين هو ايضا المؤمن له الذي يهدده الخطر المؤمن منه وهو كذلك مستفيد الذي ابرم التأمين لمنفعته.

اهليه طرفي التأمين

اهليه الوجوب

هي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، في نظر القانون انه صالح لان تكون له وعليه، وفي نظر القانون انه الصالح لان تكون له حقوق وعليه واجبات، فكل شخص قانوني تتوافر فيه اهلية الوجوب وتثبت فيه هذه الاهلية من وقت ميلاده.

وكذلك الشخص الاعتباري شخص قانوني تتوافر فيه اهلية الوجوب لان الشخصية الاعتبارية ليست في الواقع الا القابلية لامتلاك الحقوق وتحمل الواجبات.

اهلية الاداء

هي صلاحية الشخص لاستعمال الحق، فالأهلية تتركز في على التمييز، السبب في ذلك ان الادارة لا تصدر الا عن التمييز، وعلى ضوء ذلك من كان كامل التمييز فهو كامل الاهلية.

انعدام الاهلية

انعدام التمييز انعدام اهليته

ركن الثالث محل العقد (المعقود عليه)

يجب ان يكون محل العقد (المعقود عليه) مالا او منفعة دين او عملا او امتناعا عن العمل

ويشترط في محل العقد اربعة شروط:

- ان يكون المحل قابلا لحكم العقد شرعا: ويقصد بذلك ان العقد لا يكون منعقدا على نحو صحيح الا إذا كان محله من الاعيان او الاعمال او المنافع المشروعة او المباحة.
- ان يكون محل العقد محقق الوجود عند انشاء العقد: ينبغي وجود محل التأمين عند عقد التعاقد ومثال ذلك في التأمين من الحريق ينبغي ان يكون المبني او محتوياته موجودا عند طلب التأمين.
- ان يكون محل عقد معلوما للطرفين: ينبغي ان يكون وجود العلم بالمعقود عليه كافيا نافيا للجهالة المؤدية للنزاع، ومن ذلك في عقد التأمين نجد ان الشركات التأمين تقوم بالكشف على المركبة عند تقديم طلب التأمين.
- ان يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه: وهذا يعني ان تكون شركة التأمين قادرة على تلبية المؤمن له في التأمين على اشياء واقعيه وليست فيها استحالة.

الركن الرابع: السبب في عقد التأمين

وهو الغرض المباشر الذي يقصد الملتزم الوصول اليه، من وراء التزامه وفي عقد التأمين يمثل سبب الباعث في السعي المؤمن له الذي يدفعه في تنفيذ التزامه بسداد قسط التأمين لغرض الحصول على الحماية التأمينية، وينبغي ان يكون سبب مشروعاً كي تنتج الإدارة اثرها لذلك ينبغي ان تتجه الى غرض مشروع لا يتعارض مع النظام العام ولا مع الآداب وذلك لحماية المجتمع من التلاعب وتوجيه الطلب على التأمين على امور مشروعة يقرها القانون، وينبغي ان يتعد السبب عن الغلط او التدليس او الاكراه، فلا يجوز التأمين على الامر يتعارض مع الشرع والادب العامة.

وينبغي قيام السبب من وقت طلب التأمين وطوال فتره لتأمين.

الركن الخامس: العوض في عقد التأمين

يقضي هذا الركن ان العقد كي يصبح نافذا قانونيا لا بد ان يقدم كل طرف فيه شيئا ذات قيمة، سواء اكان بضاعة ام خدمات ام اي وعد، ويقصد به تصريح يلتزم به من صدر عنه قانونا بعمل شيء معين او امتناع عن عمله ويجعل لمن تلقى حقا في توقع انجاز موضوع الوعد او في مطالبه بإيجازه، وعند تطبيق ذلك في العقد التأمين فان العوض يمثل سداد المؤمن له قسط التأمين مقابل

حصوله على حماية التأمينية، وبمقابل ذلك ان الشركة التأمين تقدم الحماية التأمينية كعوض عن استلامه قسط التأمين (مدخل الى اساسيات التأمين ، 2016، الصفحات 77-80)

المبحث الثالث: مدخل إلى شركات التأمين

لجأ الناس إلى شركات التأمين، للاستفادة من المبلغ الذي تقدمه لهم هذه الشركات كتعويض عن بعض الأخطار التي يتعرضون لها، كاحترق منازلهم، أو تعرضهم للسرقة، أو في حالات المرض. وتعد هذه الشركات من أهم القطاعات الاقتصادية في هذه الأيام، لكونها تحقق عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع، كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة مختلف البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.

كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني المؤمن له، أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه.

كما يرى: " Christian Sainrapt " أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة أرس مالها ولطول مدة حياتها. (محمد الأمين، 2013-2014، صفحة 3)

تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين، ويتم تصنيفها ضمن دائرة الشركات التجارية.

شركات التأمين لها دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الاموال

من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الاموال التي تتمثل في الاقساط التي يقدمها المؤمن لهم، من اجل اعادة استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها شان البنوك التجارية.

المطلب الثاني: الاستثمار في شركات التأمين

يتكون لدى شركات التأمين عادة أموال طائلة، فوجب عليها أن تستثمر أموالها المجمدة حتى تغطي التزاماتها المتوقعة مستقبلاً، لذا سوف نتعرض لطبيعة الاستثمار وأشكاله في شركات التأمين.

1- طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين :

تسعى الشركة لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول بهدف:

- تنمية أموالها عن طريق التوصيفات الدالية، وبتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من جراء الاحتفاظ بالاستثمارات إلى حين ارتفاع قيمتها، ثم إعادة بيعها ثانية.

- توطيد العلاقات التجارية مع الشركات التي تستثمر فيها أموالها، أو الدخول في أخرى جديدة.

تكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب، وتصنف الاستثمارات إلى نوعين هما:

- **استثمارات قصيرة الأجل** : هي تلك التي يمكن بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة، وتقتنيها عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال الدورة.

- **استثمارات طويلة الأجل** : هي التي يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة، وعادة ما تقتنيها بقصد الاحتفاظ لمدة سنة أو أكثر.

يعد الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين، لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد على ما تسفر عنه نتائج هذا النشاط، وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر لحصولها على الأموال.

يقوم التأمين على الحياة بجمع المدخرات واستثمارها حيث تعتبر الأرباح والفوائد مصدر أساسي لتغطية

التعويضات، أما في التأمينات العامة يكون الاهتمام الرئيسي حول ما إذا كان مجموع الأقساط المحصلة أكثر من التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم في نفس السنة، ومن هنا نستنتج أن النوع الأول يستثمر أمواله في استثمارات طويلة الأجل، أما الثاني فيوجه أمواله إلى استثمارات قصيرة الأجل.

أشكال الاستثمار في شركات التأمين: تجمع شركات التأمين الأقساط لاستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد التزاماتها، فوجب علينا تبيان مكونات محفظة استثمارها والتي تتنوع في شكل أوراق مالية واستثمارات عقارية، والإقراض برهون

- **الاستثمارات في الأوراق المالية**: أدت التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية، وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء،

مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً، أضحت معه الصفقات المالية تبرم بكل سهولة مهما كان حجمها، وبكفاءة عالية في ظل توافر كم كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، وتأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة.

- **الاستثمارات في الأموال المقترضة** : تتمثل في سندات تنطوي على علاقة دائنة للجهة أو الشركة المصدرة، وبمعنى آخر فهي عبارة عن دين مستحق للشركة المستثمرة لدى الجهة المستثمر فيها، ومن أمثلتها السندات الحكومية وسندات الشركات، الأوراق التجارية والأسهم الممتازة واجبة السداد، وتتميز تلك الأدوات بوجود تاريخ الاستحقاق محدد لاسترداد الأموال المستثمر فيها، وتصنف أدوات الاستثمار في الأموال المقترضة بدورها إلى:

- أدوات مشتراة بقصد الاحتفاظ حتى حلول آجال استحقاقها؛

- أدوات مشتراة بقصد المتاجرة فيها، لتحقيق مكاسب نتيجة تغيرات أسعارها في الأجل القصير.

- **الاستثمار في الأموال المملوكة** : ينطوي الاستثمار في الأموال المملوكة على حق الملكية في مشروع معين كالأسهم العادية والممتازة ولا ترتبط عادة بتاريخ استحقاق محدد، وبالتالي فهي لا تطلب سدادا في تاريخ معين من جانب الشركات المصدرة لها، كذلك فإن العائد على تلك الحقوق غالبا ما يكون في صورة توزيعات أرباح.

ب- **الاستثمارات العقارية**: تلجأ شركة التأمين لاستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة، لغرض المتاجرة أو طويلة الأجل، وتكمن مبررات اقتناء العقارات فيما يلي:

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنو يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات، إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته أحيانا، ولكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة؛

- يدخل الاستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن، مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة، كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير للغير. توجد ثلاثة أنواع للاستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من تملكها:

- **استثمارات عقارية ثابتة** : تمتلكها الشركة بهدف استخدامها في نشاطها العادي، وقد تم شراؤها أو بناؤها بقصد استخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها مادامت صالحة للاستخدام.

- **استثمارات عقارية للمتاجرة** : هي عقارات تمتلكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير

- **استثمارات عقارية طويلة الأجل** : تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عوائد سواء في الأجل الطويل بعد إعادة بيعها، أو مجرد تحقيق أرباح بصفة مستمرة من وراء تملكها.

ج- **الإقراض برهون**: يتمثل الإقراض برهون في دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين، وبالتالي بيعها إجباريا من خلال نزع ملكية الرهينة إذا لم يدفع الدين في ميعاده المحدد، وهي تحتل جزء لا بأس به من محفظة استثمارات شركات التأمين، ويمكن تصنيفها إلى قروض سكنية وزراعية، وتجارية وصناعية.

- **القروض السكنية** : يعد النوع الأكثر شيوعا حيث يرتبط بتمويل عقارات أو شقق سكنية، حيث لا يمكن تدبير ثمن شراؤها نقدا بالكامل فيقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقدا والباقي بقرض.

-القروض الزراعية : تمويل أنشطة استصلاح وزرع الأراضي، بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة لتنمية والحفاظ على الثروة الحيوانية.

-القروض التجارية والصناعية : يتيح فرصة جيدة للحصول على عوائد استثمار مرتفعة، وأيضاً للمشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلاً. (شوقي ، 2014-2015، صفحة 31)

المطلب الثالث: مميزات شركات التأمين

إن لشركات التأمين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه المميزات نجد ما يلي:

+ شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعاً للقوانين، خصوصاً في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتحديد نسب استثمارية ضروري الالزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية.

+ تقدم خدمات تأمينية لزيائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.

+ تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقاً للأسس الرياضية والاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

+ التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونياً، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.

+ انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى للشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها تجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها. (محمد الأمين، 2013-2014، صفحة 4)

خلاصة

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح وتحقيق الرخاء الاقتصادي حيث يقوم نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد وتأمينه من الاخطار التي قد يتعرضون لها، ذلك من خلال اتعمد على تجميع الاموال ليعاد استثمارها في الاوراق المالية وتقديم القروض كما تقوم بوظائف رئيسيه تتمثل في ادارة العمليات والنشاط التسويقي لكي تؤدي المتوقعة انشطتها على أكمل وجه يجب ان تعمل على تكوين رؤوس اموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها المتوقعة مستقبلا.

الفصل الثاني

تمهيد

يهدف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير مجموعة من المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار من طرف العديد من مستخدمي التقارير المالية.

ولا يختلف النظام المحاسبي الحالي في مؤسسات التأمين عن الأنظمة المحاسبية الأخرى بحيث تعتمد على مجموعة مستندية وأخرى دفترية وتمثل في الدفاتر والإجراءات والوسائل التي تستعمل في التسجيل المحاسبي والبيانات المالية.

ولالإلمام بالموضوع سنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي

نظرا لاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية، وكذا في الجهات التي تصدر هذه المبادئ والمعايير والتي تؤدي الى نتائج مختلفة، قامت العديد من الدول بتعديل أنظمتها المحاسبية من اجل تحقيق الأهداف المنتظرة منها. والجزائر من الدول التي قامت بإجراء اصلاحات على نظامها المحاسبي.

المطلب الاول: دوافع وأسباب تبني النظام المحاسبي المالي

الفرع الاول: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للارتباطات الجديد للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق حيث لا يلي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وأن المخطط المحاسبي الوطني ومنذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق القرض الإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية...) ويمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح في النقاط التالية:

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم.
- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- عدم قدرة المخطط المحاسبي الوطني على مسايرة التطورات الدولية في مجال المحاسبة.
- ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام لمعايير المحاسبة الدولية.
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهتم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم العرض والإفصاح وكل هذا لا يمكن أن يتوفر في المخطط المحاسبي لوطني.
- محاولة الجزائر لجذب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، موثقة، وموحدة ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعدد الجنسيات. (غنية، 2017، الصفحات 107-108)

الفرع الثاني: أسباب تبني النظام المحاسبي المالي

يمكن حصر أسباب توجه الجزائر نحو تبني هذا النظام والتي يمكن أن تساعد على بناء سوق مالي قوي وشفاف في محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، وتقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر والتي تمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، إضافة إلى الإعلان الأكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالي، مع ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي. (حفيظة و رفيق، صفحة 425)

ويمكن التمييز بين ثلاثة أسباب رئيسية تقف وراء عملية التغيير وهي:

السبب الأول: استمرار الإصلاحات الاقتصادية والتغييرات التشريعية:

إذا ما تذكرنا منتصف السبعينات التي اتسمت بإصدار أهم القوانين (الأوامر) المنظمة لشتى نواحي الحياة، فإننا نجد أنها كلها قد عدلت لأكثر من مرة مروراً بقوانين الضرائب التي من المسلم بضرورة تغييرها حتى سنويًا ضمن قوانين المالية، وصولاً للقانون المدني الذي من المفروض أنه غير معني بالتعديلات والتغييرات المتكررة. إذن انطلاقاً من هذا فيبقى القانون المنظم للمحاسبة الوحيد الذي لم يدخل عليه تعديلات، ووجب تعديله على الأقل من منطلق تغيير القوانين.

السبب الثاني: بداية ظهور دور وتأثير التنظيمات المهنية

منذ صدور القانون المنظم لمهنة المحاسبة (القانون 08/91) وكذلك المراسيم التنفيذية الخاصة به (المرسوم التنفيذي رقم: 01/421 المؤرخ في: 20/12/2001)، ورغم الانتكاسات التنظيمية التي لحقت بالمهنة وبالتنظيم المهني جراء الانقسام المترتب عن تشكيل المجالس الجهوية سنة 2002، إلا أن مشاركة ممثلي المصنف الوطني لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين في الملتقيات العلمية و التكوينية، وكذلك وجود ممثليه القانونيين في المجلس الوطني للمحاسبة أدى إلى إسماع صوت المهنيين المطالبين بضرورة تأقلم هذا القانون مع الواقع، و ضرورة مسايرته للتغيرات الاقتصادية التي حدثت.

السبب الثالث: التوافق مع السياسة الوطنية الاقتصادية - المالية

منذ مطلع الألفية الثالثة بدأت بوادر السياسة الاقتصادية والمالية في الجزائر تتضح خاصة في المجالات الآتية:

خصوصية المؤسسات العمومية لفائدة المتعاملين الوطنيين

الشراكة مع المؤسسات الأجنبية عن طريق فتح رأس المال أو الخصخصة الكلية

تفعيل دور السوق المالية أي تشجيع الاستثمارات المالية

كل هذه العناصر والخيارات التي تمثل دعائم هذه السياسة تعتمد المحاسبة كأداة باعتبار عملية تقييم المؤسسات المعروضة ستعتمد في جوانب كثيرة منها المحاسبة، سواء بالنسبة للمتنازل والمتنازل له، من هنا برزت الضرورة إلى تغيير المرجعية المحاسبية التي ستحمل معها التغيير في طرح تقديم المعلومات المحاسبية والمالية خاصة في القوائم والتقارير المالية، وأكثر من ذلك الاهتمام أكثر بالإفصاح المحاسبي.

بالإضافة لأسباب أخرى وهي:

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق .
- إمكانية تطبيق المؤسسات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة .
- الاعتماد على مبادئ وقواعد واضحة في المعاملات المحاسبية وتقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر

الذي سيسمح بالتقليل من مخاطر التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات (محمد عادل، 2014-2015، صفحة 22)

المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من أجلها.

يعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة على سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق وبلوغ هاته الأهداف، وفضلا عن ذلك يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تتمثل في: المجموعة المستندية، مجموعة دفترية ومجموعة التقارير والقوائم المالية.

يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة النماذج والسجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المؤسسة.

ويمكننا تعريفه على أنه: نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هاته البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للشركة، بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية. (سليمة، 2013/2014، الصفحات 48-49)

عرف القانون 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

«المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة» (عمر الفاروق و سفيان ، 2014، صفحة 160)

فمن خلال التعريف نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو:

- نظام للمحاسبة المالية (التركيز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي) يعكس بصدق المركز المالي "نشاط ومعاملات المؤسسة".
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية .
- قياس وضعية الخزينة (قدرة الكيان على توليد النقدي).
- التركيز على عمليتي التقييم والتوصيل المحاسبي باعتبارهما الوظيفتين الأساسيتين في المحاسبة .
- البحث عن الصورة الصادقة، من خلال التعبير بكل صدق عن الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مما يسمح باتخاذ قرارات وإصدار أحكام سليمة. (هوارية ، 2015-2016، صفحة 39)

من خصائص ومميزات هذا النظام أنه يركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لإعداده بصفة أكثر وضوحاً عن المبادئ التي تحدد التسجيل للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات. (حفيظة و رفيق، صفحة 423)

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لاحتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:

- ❖ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .
 - ❖ فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم .
 - ❖ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
 - ❖ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهلاكات، كيفية معالجة المؤنات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة. (شونوف، 2006، صفحة 65)
- وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- ✚ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✚ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب.
- ✚ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .
- ✚ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- ✚ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة .

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة .
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية، وكذا استقلالية القانون الجبائي، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.
- يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد استيعاب النظام الجديد، خاصة في مجال الإفصاح والقياس.
- تكلفة العبور إلى النظام الجديد على مستوى جميع القطاعات المعنية يترجم وضع الأحكام المحاسبية في جوانب المالية تكلفة زائدة. (الازهر، 2009، صفحة 214)
- يشكل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الأيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليب للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات المستثمرين، بما يفيد في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية. (محمد عادل، 2014-2015، صفحة 28)

- ✚ تحديث النظام المحاسبي بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري
- ✚ الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق الانظمة المحاسبية بها.
- ✚ ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية.
- ✚ تمكين المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- ✚ تسهيل تعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات المحلية ونظيرتها الاجنبية. (قمان ، صفحة 15)

المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات.

المطلب الاول: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق الإجراءات الحالية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية موجهة للإعلام الخارجي ولاستعمالها الخاص، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل كيان منها، والأشخاص الملزمون بمسك محاسبة مالية هم:

-المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري.

-المؤسسات العامة ، شبه العامة أو الاقتصاد المختلط.

-التعاونيات.

- و بصفة عامة المؤسسات المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية في إطار ممارسة أنشطة اقتصادية متكررة)

محمد عادل، 2014-2015، صفحة 24)

تطبق احكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي او معنوي ملزم بموجب نص قانوني او تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الاحكام الخاصة بها. حددت المادة 04 من قانون 07-11 الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كالآتي:

1- شركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري:

تعرف المادة 416 من القانون المدني الجزائري الشركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان او اعتباريان او أكثر على مساهمة في النشاط مشترك لتقديم حصة من عمل او مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج او تحقيق اقتصاد او بلوغ هدف الاقتصادي لمنفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجز عن ذلك.

اكتفى المشرع المدني بتعريف الشركة وترك تحديد الطابع التجاري لها، اما بشكلها او موضوعها للمشرع التجاري الذي حصل الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 544 من القانون التجاري الجزائري كالتالي:

- شركة التضامن.
- شركة التوصية التي تتفرع الى شركة توصية البسيطة والشركة التوصية بالأسهم.

- الشركة ذات المسؤولية والتي تضم ايضا المؤسسة ذات شخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.
- شركة المساهمة.

2- التعاونيات

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها ودون تحديد انواعها والحالات التي فيها ملزمة بمسك محاسبة مالية، وهذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية وتحديد انواعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق احكام النظام المحاسبي المالي الجديد كالتعاونيات الفلاحية، التعاونيات التامين، التعاونيات العقارية، والتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

3- الاشخاص الطبيعيون او المعنويون

اعتبر المشرع الجزائري الاشخاص الذين ينتجون سلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبه مالية، سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اشخاص معنويين، وحتى الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح ام لا. كالغرف الصناعية والتجارية غرف الحرف والصناعات التقليدية والفلاحة والصيد البحري.

4- الاشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني او تنظيمي

لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الاشخاص الطبيعيين او المعنويين الذين لا يدخلون ضمن فئات الميينة اعلاه. ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني او تنظيمي كحظائر المعدات التابعة لمديريات الاشغال العمومية (DTP) على مستوى مختلف الولايات الوطني والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

5- الاستثناءات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

طبقا للأحكام المادة الثانية من القانون 11 / 7 استثنى المشرع الجزائري في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الاشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، اما الكيانات جد صغيرة التي لا يتعدى عدد مستخدمها ورقم اعمالها ونشاطها الاسقف المحددة بموجب القرار رقم 72 مؤرخ في 26 جويلية 2008 فيمكن لها ان تستغني عن المرجعية الكاملة لنظام المحاسبي المالي المتمثلة في المحاسبة المالية وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة نظرا لتبنيها لفرضية الخزينة وليست فرضية الالتزام. (محمد الحبيب ، 2018، الصفحات 203-204)

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي وفرضياته

الفرع الاول: الفرضيات المحاسبية

تم التأكيد على فرضيتين يتم من خلالهما إعداد القوائم المالية وهي:

محاسبة التعهد (الالتزام): تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير اخر يجب تسجيل الأحداث الاقتصادية عند حدوث الالتزام أي عندما ينشأ الحق أو الدين، وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، وتسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

استمرارية الاستغلال (النشاط): يتم إعداد البيانات المحاسبية على افتراض استمرار المؤسسة في متابعة نشاطها الذي تأسست لأجله. فالمؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، وعموما يفترض المحاسبون دائما بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك. وإذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق. (هوارية ، 2015-2016، صفحة 42)

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

استمرارية النشاط: يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01/01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

استقلالية الدورات: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

قاعدة الوحدة النقدية: أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

مبدأ استمرارية الطرق: أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية وطل تغيير لا بد أن يبرر في الملحق مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وفي تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر ماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.

مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لأن ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ يجب ألا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.

مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم. (عمار ، 2014، الصفحات 87-88)

المطلب الثالث: أركان واهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الاول: أركان النظام المحاسبي المالي

الإصلاح الذي قامت به الدولة الجزائرية في المحاسبة يتجلى أولاً من خلال التعمق في الفرق بين التسمية القديمة والجديدة والمغزى من ورائها، فبدلاً من استعمال كلمة مخطط في النص السابق التي تعني الجانب التقني، استبدلت بمصطلح النظام ضمن النص الجديد الذي يدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري (المفاهيمي) الذي يشتمل على مجموعة من المبادئ والخصائص والقواعد التي تستدعي التناسق والتنظيم، وهذا يتجلى من خلال المنهجية المتبعة من قبل المشرع الجزائري عند إصداره للنظام المحاسبي المالي التي تستند على المرحلية في إصدار القانون كما يلي:

- إصدار الإطار العام(القانون)

- إصدار النص التطبيقي الذي يشرح بعض مواد القانون (المرسوم التنفيذي)

- إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التماثل في المعالجة المحاسبية

من خلال دراسة القانون رقم 07 الخاص بالنظام المحاسبي المالي نجد أنه يركز على ستة أركان أساسية يمكن اختصارها فيما يلي:

- التعاريف ومجال التطبيق : حدد القانون رقم 07 الاشخاص المعنيون بأحكام هذا القانون، وعرف المحاسبة المالية، ثم تطرق إلى الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية، وأخيراً استثناء الكيانات الصغيرة من هذا القانون التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين المواد من (2 الى 5).

- الإطار المفاهيمي(التصوري) : شيء جديد في المحاسبة الجزائرية، أين تم فيه تحديد المبادئ والخصائص التي تسمح بتحسين نوعية المعلومة المحاسبية (المادة 6).

-تنظيم المحاسبة : لم يأت النظام المحاسبي المالي بجديد بل أشار الى أمور تقنية وعملية متعارف عليها، سيتم توضيحها لاحقاً كما جاءت في المواد من (10 الى 24).

الفصل الثاني: ————— النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

-الكشوف المالية : لقد اختزل النص القانوني الكشوف المالية في خمسة قوائم سيتم دراستها لاحقا و هي الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الاموال الخاصة وملاحق تشرح القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، وتقدم معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج. المواد من (25 الى 30)

-الحسابات المجمععة و الحسابات المدمجة : الجديد في هذا الركن أولا ما يخص الحسابات المجمععة (comptes consolidés) ظهرت الحاجة اليها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات والشركات القابضة سنة 1996 فكان لزاما أن يستجيب التشريع المحاسبي للوضعيات الاقتصادية المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية. وثانيا الحسابات المدمجة (comptes combinés) فالمادة 34 من القانون تشير الى أن " الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينهما روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد"، المواد من (31 الى 36)

-تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية : النظام المحاسبي المالي يسمح للكيانات اللجوء الى تغيير التقديرات والطرق المحاسبية إذا كان الهدف من ذلك هو تحسين نوعية المعلومة المحاسبية ومن خلالها تحسين الكشوف المالية. المواد من (37 الى 40) (عبد الكريم ، 2015-2016، صفحة 42)

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- ✓ عرض في الحسابان تطور المعايير والتقنيات المحاسبة قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المصادق عليها من قبل أغلبية الدول.
- ✓ السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية وأكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- ✓ الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين، أعضاء مستخدمين مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة.
- ✓ السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق .
- ✓ ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة .

ويهدف ايضا تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- ✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار هذا النظام يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.

الفصل الثاني: ————— النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

- ✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه للجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- ✓ محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- ✓ تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارب العالمية.
- ✓ تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- ✓ التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- ✓ نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- ✓ يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- ✓ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات بتربط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- ✓ يتوافق النظام المحاسبي المالي كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم. (بلال و علي، 2019، صفحة 7)

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

ان تقييم اداء المالي ومردودية شركات التأمين يتطلب الاستناد على معلومات مالية معدة وفق محاسبة خاصة على غرار المؤسسات الاقتصادية الاخرى.

المطلب الاول: النظام المحاسبي في شركات التأمين

يهدف النظام المحاسبي عموما الى توفير مجموعه من المعلومات المالية والغير المالية اللازمة لاتخاذ قرارات من قبل العديد من مستخدم تقرير المحاسبية. ولا يختلف النظام المحاسبي في الشركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الاخرى، من حيث اعتماده على مجموعة مستندات واخرى دفترية.

الا ان فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظرا لوجود خصائص مميزة لنشاطها نستعرضها فيما يلي:

خصائص أنشطة شركات التأمين وتأثيرها على النظام المحاسبي:

هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها الشركات التأمين نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها التأمينية عما دونها من العمليات الاقتصادية للمنشآت الاعمال الاخرى بما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم وهي:

- 1- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على راس المال المدفوع وما في حكمه من اموال، وذلك بخلاف الحال في المشروعات الاعمال الاخرى التي يمكن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية كالقروض طويلة وقصيرة الاجل بالإضافة الى مصادر التمويل الداخلية. وقد ادى ذلك الى تدخل مشرع بتحديد حد ادنى لراس المال اللازم لممارسة النشاط التأميني عموما.

2- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليست السلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما ان اسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وانما هي اسعار ثابتة تقدر على اساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بأساليب الرياضية المختلفة. ومن هنا فان التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الاحداث المستقبلية بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والمستقبلية.

2- لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار ارباحها او خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية ويرجع ذلك اساسا الى سببين: الاول ان عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها والثاني ان مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة الا بعد انتهاء اجال تلك العقود، وعلى ذلك فان رقم الربح او الخسارة ناتج في ختام الفترة المالية، ما هو الا مبلغ تقديري مما يوحي بطبيعة الاحتمالية لنتائج الاعمال في شركات التأمين. وقد ادى ذلك الى تدخل المشرع بتشديد الالتزام بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات شركة التأمين مثل حملة الوثائق والمستفيدين منها. وكذلك لقصر توزيع الارباح على مقدار مالي زائد الذي يحدده الخبير في تقريره بعد اجراء فحصه للمركز المالي.

4- يرتبط بالخاصية السابقة ايضا ان طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الاجل قد يترتب عليه عدم امكان تحديد الاثار المالية لتلك العقود بدقة الا بعد انتهاء اجالها وابطس مثال على ذلك هو اقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق مع الفترة مالية للشركة مما يؤدي لوجود اقساط تحت التحصيل الاخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة. مما يمكن معه القول بان طبيعة النشاط شركات التأمين قد اسبغت اهمية الكبرى على البنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات ما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الاعمال الاخرى.

5- معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة وهما: تأمينات الحياة وتكوين الأموال، و تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، ونظرا لوجود الاختلاف بين الطبيعة كل منهما، ولأغراض التقييم الاداء فانه يتم امساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدة بحيث يمكن تحديد نتائج اعمال كل فرع بطريقة مستقلة.

6- ترتب على الدخول الشركات التأمين في عمليات اعادة تامين ان تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات اعادة التأمين الصادر من اجمالي حسابات كل من الاقساط والتعويضات، وذلك داخل حسابات الايرادات والمصروفات التي يتم اعداده دوريا بهدف تبيان نتيجة اعمال كل فرع من فروع التأمين على حدة وتعد عمليات الخصم تلك، مخالفة لما اقرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث وجوب اظهار الايرادات بقيمتها الإجمالية دون اي استقطاعات. (عطية، 2002-2003، الصفحات 17-20)

المطلب الثاني: المجموعات المستندية في الشركات التأمين

تتعدد المستندات المتداولة في الشركات التأمين والتي تعد اداة الاثبات الرئيسية في السجلات او اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات ويوجد نوعان من المستندات:

النوع الاول يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن امثلتها وثائق التأمينات الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من اقسام التحصيل المختلفة. واذون صرف التعويضات واخطارات اعادة التأمين الواردة. وما الى ذلك من مستندات داخلية اخرى.

اما النوع الثاني: فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم اعدادها خارج الشركة ومن امثلتها كشوف حسابات البنوك، واشعارات الخصم الواردة من شركة تامين الاخرى من عمليات اعادة التأمين.

المجموعة الدفترية في شركات التأمين

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عملية القيد والمحاسبة عن أنشطة شركات التأمين. وطبقا لهذه الطريقة يتم الامسك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل: مجموعة السجلات او يوميات مساعدة، دفاتر الاستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة واخيرا دفتر الاستاذ العام.

ويسير النظام المحاسبي بتلك الشركات على ان يتم التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوفرة على ان يتم ترحيل الاجماليات كل دفتر في نهاية كل فترة دورية الى فترة يومية العامة المركزية وذلك بعمل قيود اجمالية. يتم التوصل منها الى دفتر الاستاذ العام وفي نفس الوقت يتم الترحيل من الدفاتر اليوميات المساعدة الى دفاتر الاستاذ المساعدة ولأغراض ومراقبة الحسابات التي يتم مطابقه بين الحسابات الاجمالية بدفتر الاستاذ العام، والحسابات التفصيلية بدفاتر الاستاذ المساعدة. (عطية، 2002-2003، الصفحات 20-21)

المطلب الثالث: الحسابات المميزة لشركات التأمين

تعتمد شركات التأمين على المبادئ الأساسية للمحاسبة كبقية المؤسسات الاقتصادية، فان اختلفت عنها ستختلف في بعض الأسس الفنية الخاصة التي تتطلبها أعمال شركة التأمين، ومن بين هذه الاختلافات المميزة الحسابات والقيود التالية:

1- حسابات وكلاء التأمين:

تتعامل شركات التأمين مع الوكلاء والسماسة وذلك لتحقيق عملياتها، ويعتبر الوكلاء الممثلون الوحيدون لها ويرتبطون بواسطة عقود خاصة معها، ويتوسطون بإجراء عقود التأمين لحساب المؤمن لهم ويتقاضون عمولة، ويجب أن يكون لهم حساب خاص في محاسبة الشركة، ويفرغون إلى:

-**الوكلاء المحليون** : تقوم شركات التأمين بمسك حسابات وسجلات خاصة (اليومية المساعدة للوكلاء، دفتر الاستاذ المساعد للوكلاء) وذلك من أجل ضمان تتبع واستمرار العمليات التي تقوم الشركة بشكل مدقق .

-**الوكلاء الأجبيون** : تعتمد شركات التأمين على أجناب يتولون عمليات التأمين نيابة عنها وذلك حسب ما ينص عليه العقد ويتقاضون عمولة، وهاته العمليات من الناحية المحاسبية لا تختلف على حسابات الوكلاء المحليين.

2- حسابات عمليات إعادة التأمين

تستعمل لدى الشركة الأصلية المتنازلة والشركة التي تقوم بعملية إعادة التأمين، وستقتصر دراستنا على حسابات الشركة الأصلية دون المعيدة للتأمين، ولقد أوجب قانون هيئات التأمين على شركات التأمين أن تعيد تأمين جزء من عملياتها المباشرة لدى الشركات الوطنية المكلفة بإعادة التأمين بصورة إجبارية، ويجب أن يدون في سجل الإصدار المبلغ الذي أعيد تأمينه مع ذكر اسم الشركة المعيدة للتأمين.

-**دفع الأقساط لشركة إعادة التأمين** : تقوم شركة التأمين بسداد أقساط إعادة التأمين مقابل حصولها على عمولة وأيضاً على تعويضات وذلك عند تحقق الخطر المؤمن ضده، أو هو ما يثبت في دفتر اليومية العامة للشركة.

-**تجديد عمليات إعادة التأمين** : تطراً تجديدات متتالية والتي تجريها الشركة الأصلية مع زبائنها لذلك تقتضي تثبيتها في سجل خاص يدعى بسجل عمليات تجديدات إعادة التأمين.

-الإضافات والإلغاءات والتخفيضات : تتحمل شركة إعادة التأمين نصيب من التعويضات المستحقة عن الوثائق المعاد تأمينها بنسبة مماثلة لنصيبها من الأقساط لهذه الوثائق، ويتم إبلاغ قسم إعادة التأمين بالتعويضات المستحقة للمؤمن لهم بمجرد تحديد قيمة التعويضات، وذلك بالرجوع إلى شركات الإعادة بنصيبها في التعويضات.

-العمليات النقدية : ينشأ عن العمليات بين الشركة الأصلية وشركة إعادة التأمين عمليات نقدية منها إيداع أموال احتياطية كضمان لدفع التعويضات أو إبقاء مبالغ نقدية جاهزة لديها لغرض توظيفها، فتخضع هذه الأموال إلى دفع فوائد نقدية تحددها الاتفاقية بين الشركتين وتدفعها الشركة الأصلية من أصل واردتها العادية

3-حسابات التأمين على الحياة:

تتمثل حسابات التأمين على الحياة في حسابات الإيرادات والمتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن له، وحسابات المصاريف كالتعويضات التي تقدمها الشركة والعمولات لوكلائها بالإضافة إلى المال الاحتياطي والذي يحمل إلى حساب المصروفات والإيرادات، ولما كانت لا تقوم بتقدير المال الاحتياطي سنويا لذلك فهي تعتبر أن رصيد حسابات الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة الجارية الذي يجب أن يظهر في القوائم المالية.

4-حسابات التأمينات العامة

تتمثل حسابات التأمينات العامة في حسابات الإيرادات كالأقساط وصافي الدخل من الاستثمارات والعمولات وتتكون المصروفات من التعويضات المسددة والعمولات المدفوعة، أما حسابات المال الاحتياطي فتتضمن في احتياطي الأخطار السارية والتعويضات تحت التسديد.

5- القوائم المالية وحسابات الأرباح والخسائر

الحساب العام للأرباح والخسائر: يعتبر أحد الحسابات الختامية في شركات التأمين ترحل إليه النتائج النهائية لكل من حسابات الإيرادات والمصروفات سواء كانت ربحاً أو خسارة، كما يقفل فيه الإيرادات والمصاريف العامة الغير مخصصة لفرع من فروع التأمين بعد إجراء التسويات الجردية.

القوائم المالية: تقوم شركات التأمين بإعداد قوائمها المالية في نهاية السنة المالية بعد تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في دفاتر الأستاذ المختلفة على شكل مجموعة من التقارير، وتعد من أهم الوثائق المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، وتتكون القوائم المالية من: الميزانية، حساب النتيجة والملحق. (سليمة، 2013/2014، الصفحات 63-64)

خلاصة

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل من مفهوم النظام المحاسبي المالي، ومبادئ واركاز النظام المحاسبي ومجالاته، وكذلك النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، يتضح لنا أهمية التي تحظى بها المحاسبة في كل المؤسسات ومن بينها مؤسسات التأمين التي هي كذلك تعرضت للتغيرات الذي جاء به النظام المحاسبي المالي وبالتالي يجب أن تحافظ على الوضعية المالية لتمكنها التلاؤم مع طبيعة نشاطها، وضرورة تكيف هذه المؤسسات مع المعايير الدولية للمحاسبة.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد ما تم وضع الإطار النظري لموضوع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين وتحديد مفهوم شركات التأمين والنظام المحاسبي وكل المفاهيم المرتبطة بهم، في الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل تطبيق المفاهيم السابقة على شكل دراسة حالة شركة، التي تعتبر الشركة الأولى من ناحية رأس المال، وبرقم أعمال.

فالتأمين نشاط اقتصادي، يسمح بمرافقة المتعاملين الاقتصاديين والمجتمع في كل نشاطاته. ومن دونه لا يمكن تصور أي تنمية اقتصادية. وللتأمين مهمتان: أولها تغطية الأخطار المتعلقة بالأشخاص أو الممتلكات أو المسؤولية المدنية. والثانية تركز على المشاركة في تمويل المشاريع الاقتصادية عبر الايداعات المالية لدى البنوك، وخاصة الخزينة العمومية.

وقد تم اختيار الشركة الوطنية للتأمينات من اجل دراسة ومحاولة تحديد واقع نظام المحاسبي فيها، لكونها شركة رائدة في قطاع التأمين في الجزائر، بأكبر رأس مال في السوق.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مباحث التالية:

المبحث الاول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الاول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينيات والثمانينيات، وسوف يتم تقديم الشركة من خلال التعرف على لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتأمين (SAA) ومفهومها، أهم الوظائف التي تقوم بها، وخصائصها، بالإضافة إلى عرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

قبل ان نقوم بتعريف المؤسسة نعطيكم لمحة تاريخية عن أهمية التأمين ونشاته

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتأمين (SAA)

أنشئت الشركة الوطنية لتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% من رؤوس الأموال على التوالي. وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة لإطارات ذات كفاءة في مجال التأمينات. بدأت المؤسسة في نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين الا انه بعد ذلك تحديات في 27/05/1966 تم تأميم الحصة المصرية في قمة الهرم وبذلك احتكار الدولة لقطاع التأمين.

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) على التحول الى السوق المحلية للأخطار البسيطة، كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الاخطار البسيطة للخواص كالتجارة والحرفيين.

في سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) على استقلالية المالية وتحولت من شركة عمومية الى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر ب 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1962 الى 50 مليون دينار جزائري.

ليصل في سنة 1998 الى 2,5 مليار ليلعب سنة 2005 3.8 مليار دينار جزائري.

سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعليمات 07/95 حول التأمينات التي منحت الوطاء الحرة لمزاولة نشاط التأمين. بالإضافة الى اجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية وايضا التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين. (وثائق المؤسسة)

الفرع الثاني: وكالة التأمين في بسكرة

وكاله التأمين الوطنية (SAA) هي العنصر او الوحدة الأساسية القاعدية لممارسة نشاطها التجاري والاقتصادي وهي ملحقة بوحدة جهوية ضمن الوحدات اي تعمل تحت اشراف اشرافها مباشرة. افتتحت في 02/03/2019 حيث تعتبر الوكالة (SAA) الرائدة بمجال التأمين بجميع انواعه من املاك خاصة (وثائق المؤسسة)

بطاقة فنية

عنوان: حي الهدى رقم 80 العالية الجنوبية

الرمز: 2973

الفاكس: 033623333

الهاتف: 0771731981

0770489969

فيسبوك: SAA.Biskra2973

بريد الالكتروني: Fatouche.raouf@yahoo.fr

المطلب الثاني: عموميات حول شركة التأمين

الفرع الاول: وظائف وقيم شركة التأمين

1- وظائف شركة التأمين

تقسم ادارة الشركة التأمين الى ثماني نشاطات اساسية:

التسعير

الاكتتاب

الانتاج

المحاسبة

تكوين الاحتياطات الفنية

تسوية المطالبات

اعادة التأمين

الاستثمار (وثائق المؤسسة)

2- قيم شركة التأمين

إن القيم الموجودة في SAA تجد جذورها في أسس المجتمع الجزائري الذي تم تشكيله عبر تاريخه الألفي. إن احترام كلمة معينة والالتزام المقدم للعملاء والشركاء هو القوة الدافعة وراء أي عمل أو قرار يومي يقوم به موظفونا. الثقة المتبادلة هي أساس علاقاتنا مع جميع شركائنا.

كما تنعكس بساطة وإخلاص لغتنا يومياً في علاقاتنا مع حاملي وثائق التأمين.

احترام الالتزامات: كن على دراية كاملة بمسؤولياتنا، ودورنا الاقتصادي والاجتماعي.

القيادة: ان تكون قائدا يوميا بالمعنى الكامل للكلمة

المسؤولية: هذه هي الكلمة الرئيسية لاستراتيجيتنا الإدارية. التعامل مع المخاطر مهنيا

الخبرة: رأس المال على مدار عمر الشركة، هو الثروة التي يتقاسمها جميع موظفينا (saa.dz, 2022)

الفرع الثاني: خصائص أنشطة شركة التأمين وعناصر و ضمانات التأمين

1- خصائص أنشطة شركة التأمين

- ❖ تعتمد مصادر التمويل في شركة التأمين على رأس مال مدفوع
- ❖ المنتج النهائي لشركة التأمين متمثل في تقديم خدمة وليس سلعة ملموسة.
- ❖ الشركات التأمينية عدم امكانية تحديد مقدار رباحها وخسارتها بدقة نهاية السنة.

2- عناصر التأمين

- ✚ **عقد التأمين:** يخضع عقده التأمين الى سائر المبادئ العامة للعقد وينظم العلاقة بين طرفين ويحدد الحقوق والالتزامات كل طرف.
- ✚ **المؤمن (شركة التأمين):** وهي الطرف الاول للعقد الذي تتعقد بدفع تعويض بمبلغ طرف الثاني او بعينه في حاله تحقيق خطر معين مقابل حصولها على قصه متفق عليه.
- ✚ **الشخص المؤمن اليه (المستأمن):** وهو طرف (شخص او شركة) التي يتعرض لخطر في شخصه وممتلكاته لذا يرجع الطرف الاخر، وهو شركة التأمين طالبا منها تعويض التأمين ضد هذا الخطر مقابل قسط متفق عليه.
- ✚ **المستفيد:** هو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده، يتم تعيينه من قبل المستأمن في العقد التأمين. وفي بعض الاحيان يكون المستأمن هو المستفيد نفسه وفي هذه الحالة يكون هناك طرفان فقط في العقد.

3- ضمانات التأمين:

- اضرار الكهرباء
- تسرب المياه

- اضرار الناجمة عن المياه
- في حالة تكسير النوافذ
- اكتشاف الاخطار واصلاحها في المنزل في حالة الاخطار الكبرى مثل (الزلازل فيضانات..)

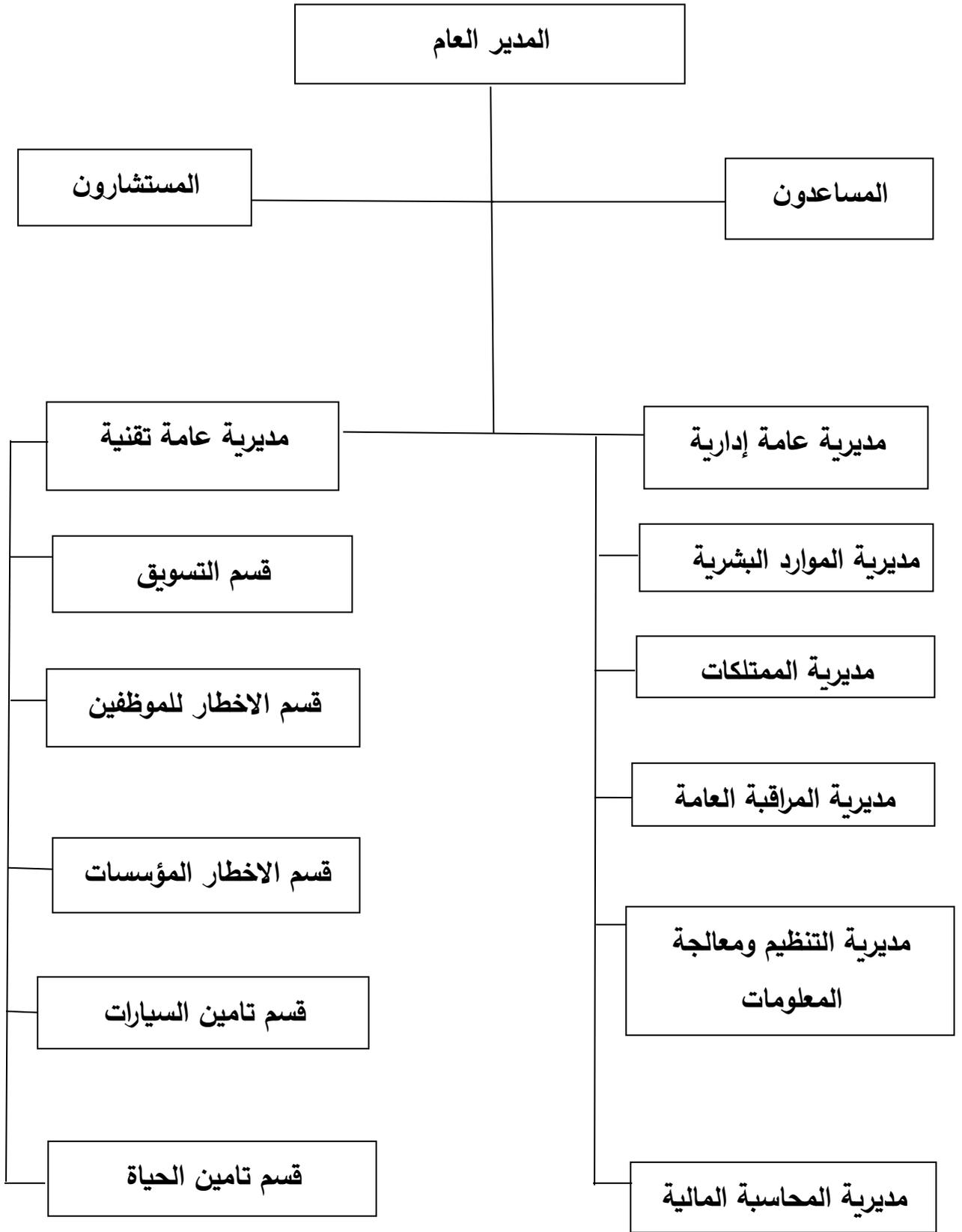
ومن اهم هذه الضمانات نصت المادة 124 من القانون المدني الجزائري على المسؤولية عن الاعمال الشخصية وهو

نوع من انواع المسؤولية التقصيرية التي تشمل الخطأ او الضرر والعلاقة السببية مثل الكلب -حريق ينتقل الى جار.

- لا نستطيع تأمين شيئين ذهب والمال (وثائق المؤسسة)

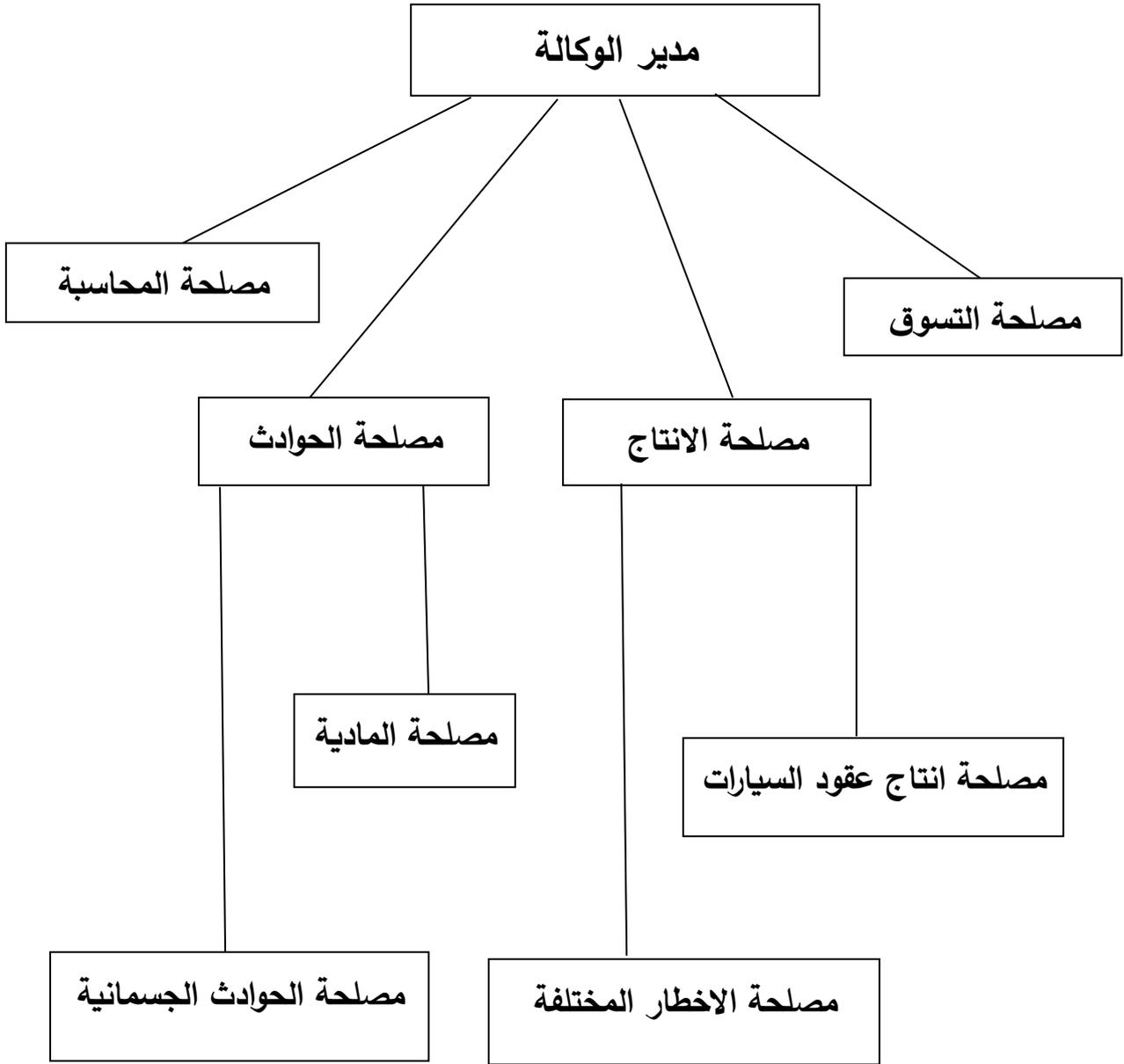
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

شكل (01): هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية



المصدر: وثائق المؤسسة.

شكل (02): هيكل تنظيمي للوكالة التأمين الوطنية SAA



المصدر: وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

بعد إعطاء نظرة عامة عن الشركة الوطنية لتأمين (SAA)، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى المنهج المستخدم في الدراسة بالإضافة الى وسائل جمع البيانات وتحليلها.

المطلب الأول: منهج الدراسة المعتمد

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسة لأنه يهدف الى توفير بيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالتها، حيث تم التركيز على الشركة الوطنية لتأمين (SAA) وكالة بسكرة، كدراسة حالة بالاعتماد على أداة المقابلة.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة، التي تمكن الباحثين من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة، وتفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصية انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة في جمع البيانات.

أولاً- البيانات الأولية: في موضوع بحثنا المتعلق في واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، فرضت علينا الاعتماد بصورة أساسية على أداة المقابلة التي تعرف بانها أداة مهمة من أدوات البحث العلمي، مؤلفة من عدد من الأسئلة يجيب عليها المفحوص شفها أثناء اللقاء المباشر الذي يتم بينه وبين الباحث، وللمقابلة عدة أنواع لذلك اعتمدنا على المقابلة المغلقة و المقابلة المفتوحة التي تتميز بمنح الحرية المطلقة للمستجيب في الإجابة عن الأسئلة، حيث يقوم المقابل بطرح السؤال بأكثر من صيغة للحصول على المعلومات التي يرغب فيها كما يتيح للمستجيب حرية طلب توضيحات إضافية حول الأسئلة، حيث تتميز هذه المقابلة بالمرونة والبعد عن القيود كما انها وقتها مفتوح، ويمكن تعديل أو تبديل أسئلتها حسب الظروف .

ثانياً- البيانات الثانوية: قمنا بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الورقية والإلكترونية، والرسائل الجامعية والتقارير المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة سواء بشكل مباشر أو غري مباشر، التي ساعدتنا في جميع مراحل البحث. والهدف منها هو التعرف على الأسس والطرق السلمية في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت تحدث في مجال بحثنا الحالي.

المطلب الثالث: تحليل المقابلة

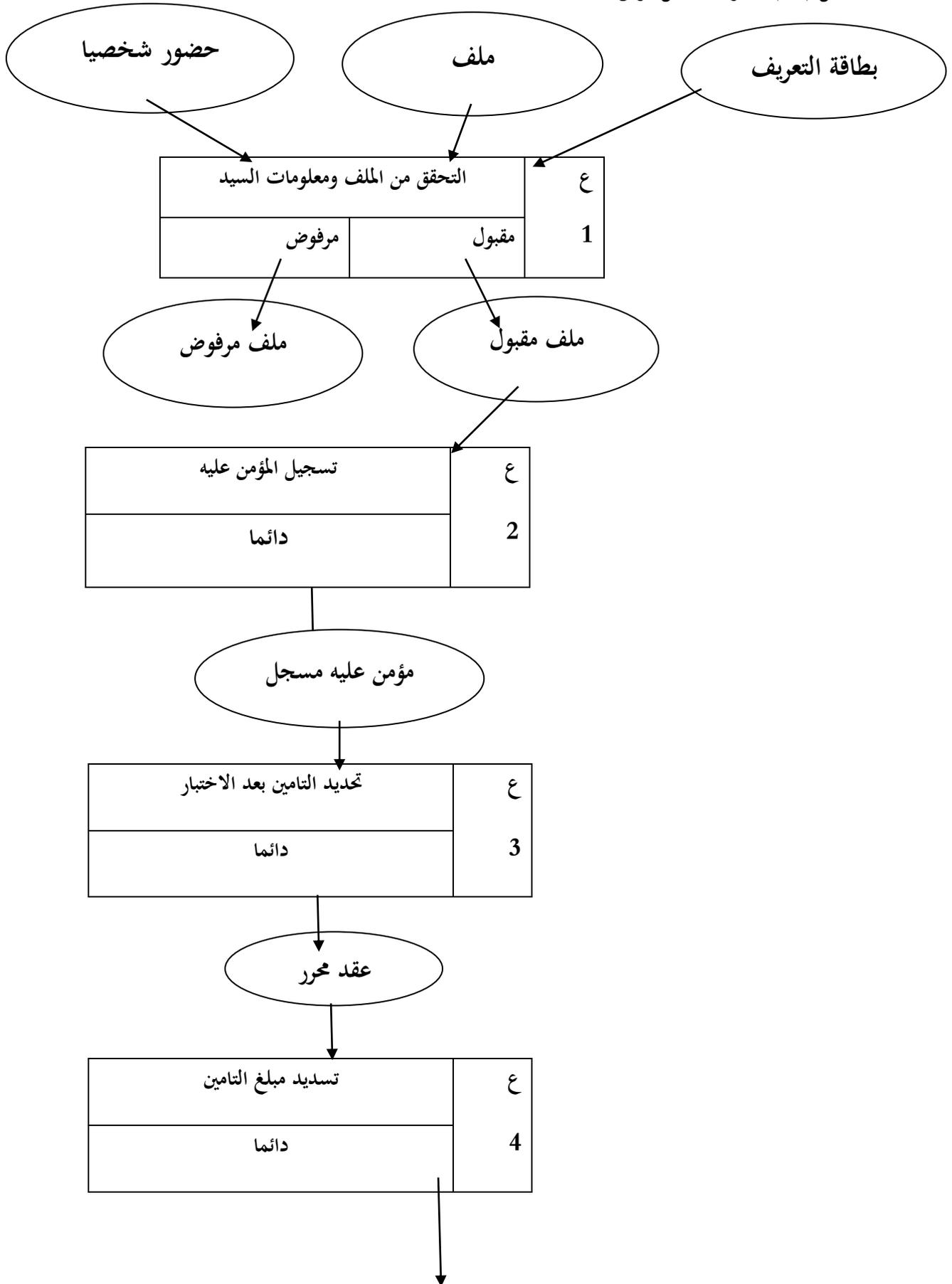
بعد إجراء المقابلة التي احتوت على العديد من الاسئلة المفتوحة والمغلقة توصلنا الى إجابات وضحت لنا إلى حد بعيد بعض الجوانب المرتبطة بواقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

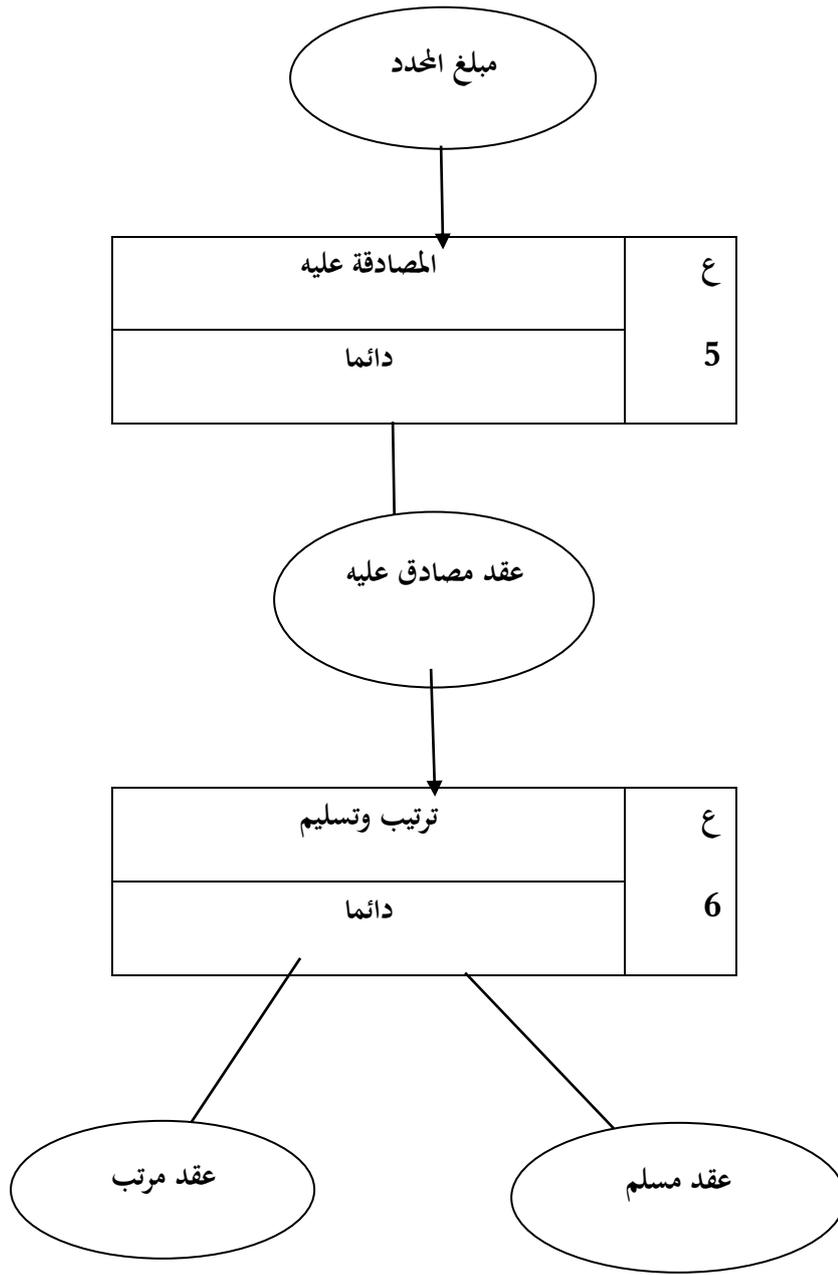
1. ماهي الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين؟

كانت الإجابة كالتالي: تقسم إدارة الشركة التأمين الى ثمانية أنشطة اساسية: التسعير، الاكتتاب، الانتاج، المحاسبة، تكوين الاحتياطات الفنية، تسوية المطالبات، اعادة التأمين، الاستثمار.

2. اجراءات تسجيل مؤمن جديد؟

الشكل (03): اجراء تسجيل مؤمن جديد

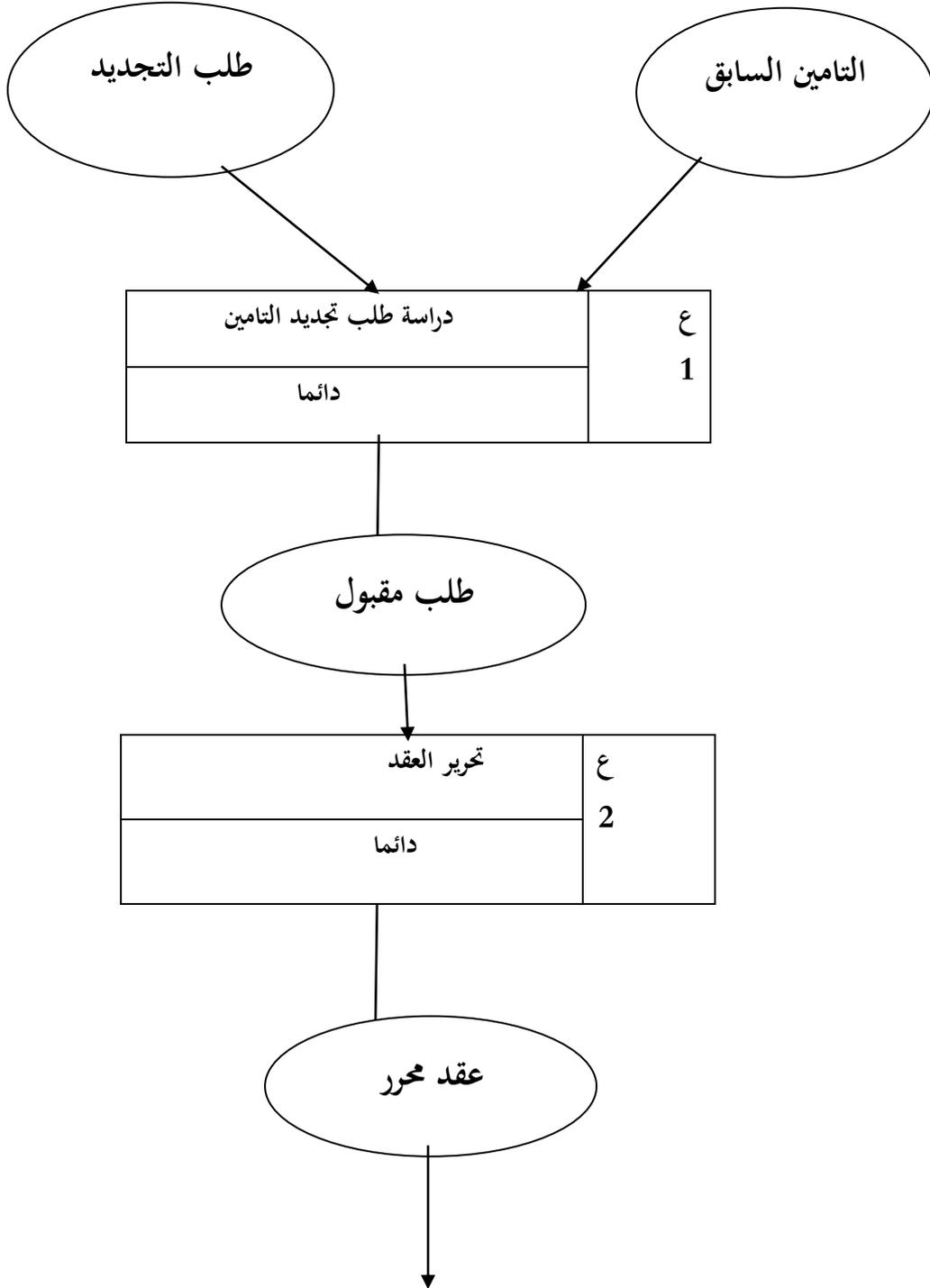


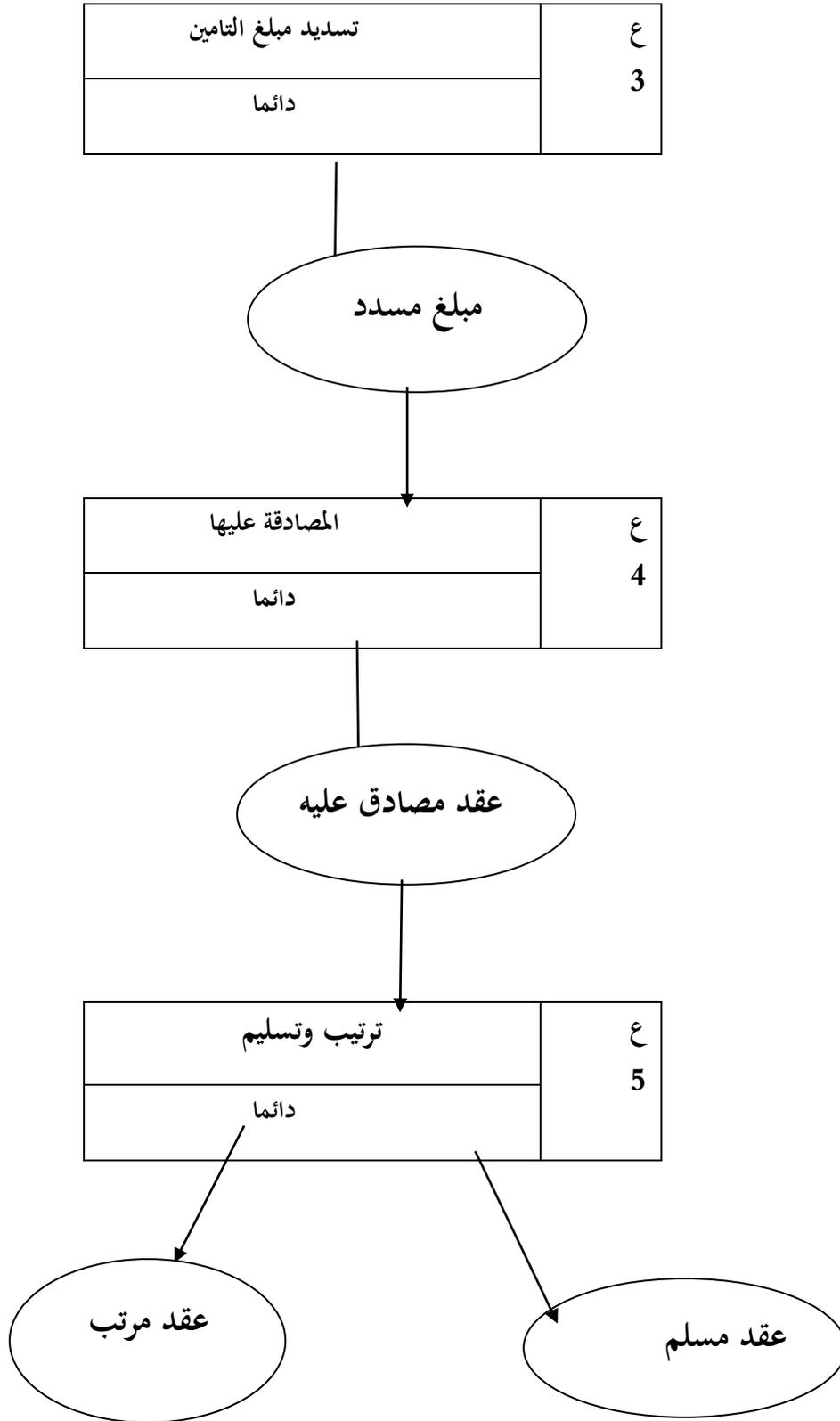


مصدر (وثائق المؤسسة)

3. ماهي اجراءات تجديد التأمين؟

الشكل (04): اجراءات تجديد التأمين

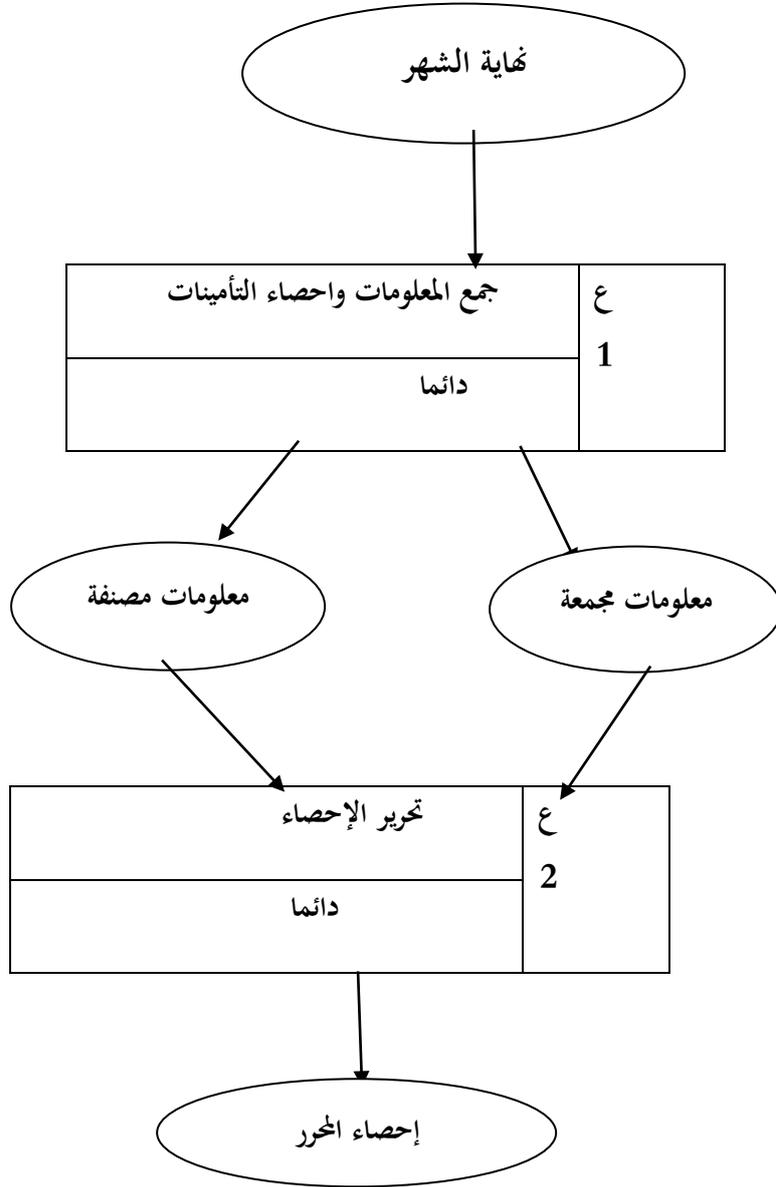


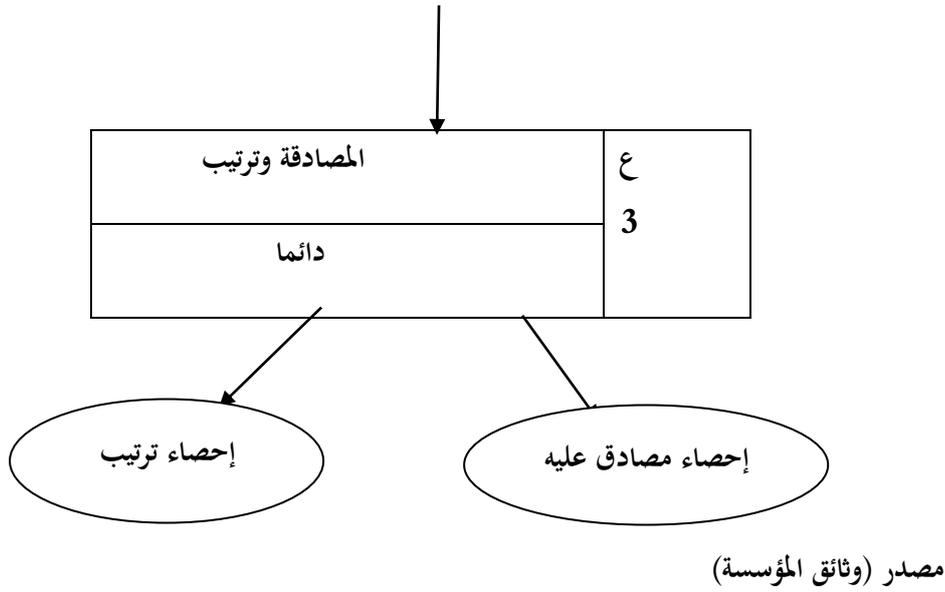


مصدر (وثائق المؤسسة)

4. ما هو اجراء إحصاء الشهري للمؤمنين؟

الشكل (05): اجراء إحصاء الشهري للمؤمنين





5. ماهي الحسابات المميزة لشركات التأمين؟

كان الجواب هو ان حسابات لشركات التأمين تتمثل في حسابات وكلاء التأمين، حسابات عمليات إعادة التأمين، حسابات التأمين على الحياة، حسابات التأمينات العامة، القوائم المالية وحسابات الأرباح والخسائر. وهذا ما يدل على تطبيق شركات التأمين لنظام المحاسبي المالي.

6. ماهي مدخلات النظام المحاسبي في الوكالة التأمين؟

تتمثل مدخلات النظام المحاسبي للوكالة في جميع الوثائق الداخلية (تصدرها الوكالة)، أو الخارجية التي تستخدم لإثبات العمليات المالية، وبالتالي تأكيد صحة ودقة السجلات، ونذكر من أهم الوثائق: عقود التأمين التي تعتبر كفاتورة بيع، وصولات الدفع، محالصات التعويض في حالة وقوع حادث، بالإضافة إلى مجموعة الفواتير (الكهرباء، الماء، الهاتف،...)، وكل هذه الوثائق تحتوي على بيانات يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية في الوكالة من أجل إعطائها صبغة كمية، والتي يقوم محاسب الشركة من خلالها بالمعالجات والتسجيلات المحاسبية.

7. كيف تتم معالجة المحاسبية للعمليات؟

يتم جمع البيانات التي تندفق من العمليات وترتب وتصنف وتعالج وفقا للنظام المحاسبي للوكالة المطابق للنظام المحاسبي المالي (SCF)، وتتمثل العمليات كالتالي:

تسجيل العمليات في اليومية وهي عبارة عن دفتر تسجل فيه جميع الوقائع المحاسبية التي تقوم بها الشركة وهو من الدفاتر التي أجبر القانون على مسكها، وتسجل هذه العمليات في اليومية العامة انطلاقا من اليوميات المساعدة وتتمثل في مجموعة يوميات وهي:

أولاً: يومية الإنتاج الشهري: تسجل فيها جميع العقود التي تم الاتفاق عليها مع المستأمن، والتي تتضمن جميع الضمانات وقيمة كل ضمان بالإضافة إلى جميع الطوابع.

ثانياً: يومية الحوادث الشهرية: تسجل فيها جميع التعويضات التي دفعت عن الحوادث التي وقعت فعلاً وذلك حسب الضمانات الموجودة في العقد.

ثالثاً: يومية المداخيل الشهرية: تسجل فيها جميع المقبوضات التي تم قبضها سواء بشيك أو نقداً.

رابعاً: يومية المصاريف: وتسجل فيها جميع المصاريف المنفقة من أجل الخدمات كمصاريف الكهرباء، الهاتف، مصاريف أخرى (الأجور والرواتب، الضرائب، الضمان الاجتماعي) المرفقة بوثائق الإثبات (الفواتير).

8. كيف تتم المعالجة المحاسبية في عملية الإنتاج والتحصيل؟

ان مصلحة الإنتاج هي اول احتكاك بالزبون حيث تعرض عليه منتوجاتها وبعد اتمام عملية العرض وموافقة الزبون كل حسب الضمن الذي اشتراه يحرر العقد وتتم المخالصة بضخ مبلغ مالي لتأمين (القسط) في الصندوق حيث انه في اخر اليوم يتم دفع هذا المبلغ في البنك، والمبلغ المتبقي الناتج عن تحرير عقود اضافية يدفع الى البنك في اليوم الموالي.

ويكون التسجيل المحاسبي يجعل حساب الزبائن ومدينا وحساب الاقساط والرسوم والطوابع دائناً، عند تحصيل الاقساط نجعل حساب النقدية مدينا ويقابله حساب الزبائن دائناً، ان المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن في مقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده وهو ايراد يسجل في حساب 700 ويحدد القسط بشكل عام عن طريق الاتفاق ويرتبط قسط التأمين ارتباط وثيقاً بعمل خبير المتخصص في تقدير احتمالات ووقوع الخطر والاحتمالات التي يغطيها التأمين ويعتمد في ذلك على دراسة تاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها الى جانب بم توقعه من المتغيرات ويكون لها تأثير في احداث تلك المعدلات مستقبلاً: لا تقتصر مهمة الخبير على تحديد احتمال وقوع الخطر وانما عليه ايضا ان يقوم بتقدير بشأن تكاليف المحتملة.

9. كيف تتم المعالجة المحاسبية لعملية حوادث التسديد؟

تقوم مصلحة الحوادث بتسيير ملفات الحوادث المناسبة الوثائق مسبقاً بين طرفين، عند وقوع حادث مشمول بعقد تأمين، اذ يجب ابلاغ شركة التأمين كتابياً او شفهيها من اجل اقصاه سبعة ايام اما سرقة اجل اقصاه ثلاثة ايام لم يكن هناك سبب قهر يحول دون ابلاغ شركة التأمين، لأنه بعد هذه المدة يحق لشركة تأمين ان ترفض الملف كافة الاجراءات القانونية عند وقوع الحادث في غالب الاحيان يحدث تصريح شكل محضر ودي، هذه الوثيقة تكتسي اهمية كبيرة لهذا الغرض على اساس المحضر سيحدد توزيع المسؤوليات وبالتالي التعويضات الخاصة به ضحايا الحادث.

وبعد ابلاغ الشركة يقوم الشخص المؤمن له بتعبئة نموذج خاص "تصريح بوقوع الحادث" حيث يقوم بعد ذلك قسم الحوادث بإجراءاته ويعين الخبير لمعاينة اثبات الحالة مثل كشف عن الاحداث وتقدير الاضرار ومعرفة سبب وقوع الحادث وما إذا كانت هناك أطراف اخرى مسؤولة على الحادث.

وبعد انجاز الخبرة واستلامها من الخبير مع بعض التحفظات تتم معالجة تقنية للملف وذلك بتصفية من طرف مسير الحوادث ومدير الوكالة للمحاسب من اجل اصدار شيك.

اثبات الفرضيات:

ومن خلال ما تطرقنا اليه نستنتج ان شركات التأمين قادرة على تبني نظام المحاسبي المالي من خلال استخدام هذا الأخير في معالجة مختلف عملياتها، مما يدل على صحة الفرضية الرئيسية "تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على تبني النظام المحاسبي المالي" وبالتالي يتم قبولها.

مما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين يعمل على توفير البيانات والمعلومات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الاولى " يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة" وبالتالي يتم قبولها.

ونستنتج ايضا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية "يساهم النظام المحاسبي المالي في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين" وبالتالي يتم قبولها.

خلاصة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مستوى ممارسة شركات التأمين لنظام المحاسبي المالي، أين تعرفنا على نشأة المؤسسة واهميتها ومهامها، كما يهدف بالدرجة الأولى إلى إدراك المؤسسة بأهمية نظام المحاسبي المالي وكان ذلك من خلال المقابلة المباشرة، تبين ان شركة التأمين تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي في معالجة مختلف العمليات التي تقوم بها. في الاخير تبين ان الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين هي ممارسات لها مصداقية.

الخاتمة

خاتمة

ان استمرار شركات التأمين ومجابهاتها للصعوبات المالية دليل على قدرتها على الصمود ويرجع ذلك إلى التطور الذي تشهده محاسبة شركات التأمين في تحديد الممارسات المحاسبية التي من خلالها تتمكن شركات التأمين من تحديد ما عليها وما لها، وتتمكن أيضا من معرفة الوضع المالي للشركة.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية والتي شملت نظام المحاسبي المالي وواقع تطبيقه في شركات التأمين، حيث قسمت الى ثلاثة فصول، فيتضمن الفصل الأول ماهية التأمين من حيث مفهوم التأمين وخصائصه وأنواع التأمين وهذا في المبحث الأول، في حين يتعرض المبحث الثاني لعقد التأمين من حيث مفهومه وخصائصه واركاز عقد التأمين، اما المبحث الثالث مدخل إلى شركات التأمين فيتضمن مفهوم والاستثمار في شركات التأمين وكذلك مميزات شركات التأمين.

اما الفصل الثاني تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي، والثاني تقديم النظام المحاسبي المالي، اما المبحث الثالث تضمن النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.

وتطرقنا في الفصل الثالث الى دراسة واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين، وكان الهدف من هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، والكشف مدى تطبيق شركات التأمين لنظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في قيام بمعالجة مختلف العمليات.

وبناء على الإشكالية التي تم طرحها والفرضيات، توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة:

اختبار الفرضيات:

تمحور الفرضية الاولى حول ان البنية المالية لشركات التأمين تعد قادرة على تبني النظام المحاسبي المالي ومن خلال التحليلات الواردة في الفصل الثالث نستنتج ان الفرضية الرئيسية صحيحة، حيث وجدنا أن مدخلات النظام المحاسبي للوكالة لشركات التأمين تتمثل في جميع الوثائق الداخلية (تصدرها الوكالة)، أو الخارجية التي تستخدم لإثبات العمليات المالية، وهذا ما يعني ان شركات التأمين تلتزم بقواعد النظام المحاسبي المالي

مما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين يعمل على توفير البيانات والمعلومات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الاولى " يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة" وبالتالي يتم قبولها. مما يعني ان نظام المحاسبي المالي يشكل حلقة وصل بين أنظمة المؤسسة المختلفة، باعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفه.

ونستنتج أيضا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية " يساهم النظام المحاسبي المالي في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين" وبالتالي يتم قبولها. وهذا يعني انه يتم جمع البيانات التي تتدفق من العمليات وترتب وتصنف وتعالج وفقا لنظام المحاسبي للوكالة.

نتائج الدراسة

نتائج الخاصة بالجانب النظري:

- ✚ توصلنا الى بن المحاسبة عبارة عن نظام يسمح بتجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المالية والمعبر عنها بالنقود، ثم توصيل هذه المعلومات إلى الأطراف المتعاملة معهم من أجل اتخاذ قراراتهم.
- ✚ يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشف مالي على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها عامة.
- ✚ الهدف من التأمين هو التقليل من الأضرار المحتملة توقعها في المستقبل، فهي وسيلة لحماية الفرد وممتلكاته.
- ✚ تميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي القطاعات الأخرى، أهمها خصوصية الحسابات اي ان هناك حسابات خاصة بهذا الاخير.
- ✚ النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين هو قطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة.
- ✚ النظام أ المحاسبي له أهمية في مؤسسات التأمين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي وكذا الرقابة على العمليات المالية والفنية التي تتم في مؤسسات التأمين.

نتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

- ✚ من خلال دراستنا هذه تبين واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين، لاحظنا بان النظام المحاسبي الخاص بالشركات التأمين مستمد من المحاسبة العامة.
- ✚ محاسبة شركات التأمين تختلف عن المحاسبة العامة في بعض الحسابات التي يضمها النظام المحاسبي المالي لتأمينات والمتعلق بنشاط التأمين.
- ✚ نستنتج ان شركات التأمين قادرة على تبني نظام المحاسبي المالي من خلال استخدام هذا الأخير في معالجة مختلف عملياتها.
- ✚ ونستنتج ايضا أن النظام المحاسبي المالي يساهم في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين.

توصيات الدراسة:

- ✚ بناء على النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات وهي كما يلي:
- ✚ إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة شركات التأمين.
- ✚ اهتمام بالنظام المحاسبي لأنه من أنظمة المهمة في شركات التأمين لمعالجة مختلف العمليات.
- ✚ تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل التوضيح.
- ✚ إجراء الدورات تكوينية وتدريبية للتعرف على آخر المستجدات في المجال الإداري والتنظيمي والتكنولوجي والعلمي.

افاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، ويرجع ذلك لتوسع مفاهيمه، وإمكانية دراسته من جوانب عديدة، وبأبعاد مختلفة. ومما لا شك فيه، أن هناك بعض النقائص التي يحتويها هذا البحث المتواضع، وبهذا الصدد نقترح عددا من الدراسات المستقبلية:

✚ مدى استجابة النظام المحاسبي لمتطلبات شركات التأمين.

✚ تسويق الخدمات التأمينية بشركات التأمين.

✚ تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين.

✚ دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر
	الاهداء
	الملخص
	قائمة بالجداول والاشكال
أ-ث	المقدمة
الفصل الأول: الإطار العام لتأمينات	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية التأمين
03	المطلب الأول: مفهوم التأمين
04	المطلب الثاني: خصائص التأمين
04	المطلب الثالث: أنواع التأمين
07	المبحث الثاني: عقد التأمين
07	المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين
08	المطلب الثاني: خصائص عقد التأمين
10	المطلب الثالث: اركان عقد التأمين
12	المبحث الثالث: مدخل إلى شركات التأمين
12	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين
13	المطلب الثاني: الاستثمار في شركات التأمين

15	المطلب الثالث: مميزات شركات التأمين
16	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين	
18	تمهيد
19	المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي
19	المطلب الأول: دوافع وأسباب تبني النظام المحاسبي المالي
19	الفرع أول: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي
20	الفرع ثاني: أسباب تبني النظام المحاسبي المالي
21	المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي
22	المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي
24	المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي
24	المطلب الأول: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي
25	المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي وفرضياته
25	الفرع الأول: الفرضيات المحاسبية
26	الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية
27	المطلب الثالث: أركان وأهداف النظام المحاسبي المالي
27	الفرع الأول: أركان النظام المحاسبي المالي
28	الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي
29	المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين
29	المطلب الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين

30	المطلب الثاني: المجموعات المستندية في الشركات التامين
31	المطلب الثالث: الحسابات المميزة لشركات التامين
33	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة الميدانية	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
36	المطلب الاول: تعريف بالمؤسسة
36	<u>الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتامين (SAA)</u>
36	<u>الفرع الثاني: وكالة التامين في بسكرة</u>
37	المطلب الثاني: عموميات حول شركة التامين
37	<u>الفرع الاول: وظائف وقيم شركة التامين</u>
38	<u>الفرع الثاني: خصائص أنشطة شركة التامين وعناصر وضمانات التامين</u>
39	المطلب الثالث: هيكل التنظيمي
42	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
42	المطلب الاول: منهج الدراسة المعتمد
42	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات
42	المطلب الثالث: تحليل المقابلة
52	خلاصة
54	الخاتمة
58	فهرس المحتويات

61	قائمة المراجع
64	الملاحق

قائمة المراجع

أولا - قائمة المراجع:

أ. مقالات:

- 1) بن جاب الله محمد . (2021). مقترح لعقلنة المصاريف التشغيلية لدى شركات التأمين. الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد(02)، العدد(06).
- 2) أحمد خلف حسين علي الزهيري. (2013). تأثير التسويق الالكتروني في عناصر المزيج التسويقي للخدمة التأمينية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (08)، العدد (22).
- 3) بن عيشي عمار. (2014). معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (01).
- 4) زرقون عمر الفاروق، وبلقاسم سفيان. (2014). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (05).
- 5) حفيظة لصنوني، رفيق بشوندة. (بلا تاريخ). السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة المالية والأسواق.
- 6) بن حركو غنية. (2017). النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (01)، العدد (04).
- 7) كتوش عاشور. (بلا تاريخ). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (06).
- 8) مرحوم محمد الحبيب. (2018). النظام المحاسبي المالي، محاسبة القواعد ام محاسبة المبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (04)، العدد (01).
- 9) عمر قمان. (بلا تاريخ). الافصح في الجزائر بين واقع الاصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد (31)، العدد (01).
- 10) شعيب شنوف. (2006). أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية. مجلة جديد الاقتصاد،

د. مذكرات:

- 1) محمد الأمين، م. (2014-2013). دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية. ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- 2) بن محمد هدى. (2004-2005). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين. مأكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة متنوري.

- (3) ابو شوقي. (2014-2015). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس.
- (4) يكريش، س. (2018-2019). عقد التأمين من المسؤولية المدنية الطبية. رسالة لنيل دكتوراه. كلية الحقوق، قسنطينة: جامعة الاخوة متنوري.
- (5) طبائية سليمة. (2013-2014). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف - 1.
- (6) محمد عادل، م. (2014-2015). انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات. مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة محمد بوقرة.
- (7) عزة الازهر. (2009). عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة: سعد دحلب.
- (8) مبسوط هوارية. (2015-2016). فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية والمحاسبة الدولية في الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي لباس.
- (9) شناي عبد الكريم. (2015-2016). أثر تطبيق نظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر: بسكرة.
- (10) طبائية سليمة. (2013/2014). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف-1.

ثانيا. الكتب

- (1) مدخل الى اساسيات التأمين. (2016). المعهد المالي.
- (2) احمد صلاح عطية. (2002-2003). محاسبة شركات التأمين. الاسكندرية: الدار الجامعية.

ثالثا- المواقع الالكترونية:

. saa.dz.

قائمة الملاحق

قسم علوم التجارية

جامعة محمد خيضر بسكرة

تخصص محاسبة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سنة ثانية ماستر



أستاذ المشرف: وليد بن التركي

الطالب(ة): زيقم حمزة

بوعزيز سارة

اسئلة مقابلة

10. ماهي الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين؟
11. اجراءات تسجيل مؤمن جديد؟
12. ماهي اجراءات تجديد التأمين؟
13. ما هو اجراء إحصاء الشهري للمؤمنين؟
14. ماهي مدخلات النظام المحاسبي في الوكالة التأمين؟
15. ماهي الحسابات المميزة لشركات التأمين؟
16. كيف تتم معالجة الحاسبية للعمليات؟
17. كيف تتم المعالجة الحاسبية في عملية الإنتاج والتحصيل؟
18. كيف تتم المعالجة الحاسبية لعملية حوادث التسديد؟



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: يوسف بن مسعود

الصفة: طالب أستاذ باحث باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2001.6.1.5.80. الصادرة بتاريخ: 2016-04-14

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية. قسم: علوم المالية والمحاسبة

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج مذكرة ماستر مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: واقع النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2022/03/29

إمضاء المعني بالأمر

SB



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: زي. يقيم حمزة

الصفة: طالب أستاذ باحث باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20.11.73.889 الصادرة بتاريخ: 20.17.04/30

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية قسم: علوم المالية والمحاسبة

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج مذكرة ماستر مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الاستثمار في قطاع التأمين دراسة

حالة: الدراسة الوطنية للسنة 2020 S.A.A

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2020/03/29

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكره في: 15 جوان 2022.....

جامعة محمد خيضر-بسكره
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية.....

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: وليد بن التركي

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

قسم الارتباط: العلوم الاقتصادية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/الليسانس-للطالب (ة):

1-بوعزيز سارة

2-زيقم حمزة

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة

بعنوان: واقع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

رئيس القسم

الأستاذ المشرف

الأستاذ:
وليد بن التركي